جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

إسهام المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية شمال دارفور

Contributuion of the Voluntary Organizations in Social and Economic Development in Northern Darfur State

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)

إعداد الدارس:
عبد الصمد مصطفي يوسف

إشراف:
أ.د. عبد العظيم سليمان المهل

أبريل 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالى:

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران الآية (18)

إهـــــداء

قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك **الله جل جلاله.**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة. إلى نبي الرحمة ونور العالمين **سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يمد في عمره ... **والدي العزيز** وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني والأمان ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إلى أغلى الحبايب ... **أمي الحبيبة.**

إلى جميع أخواني وأخواتي وعلى رأسهم الأخ/ **عباس مصطفى "جون كير"** والأخت **فاطمة مصطفى** أسال الله أن يحفظهم جميعاً.

إلى أسرة **آل طلحة علي أحمد بري** وعلى رأسهم ست الكل **عجبت الفكي علي** أسال الله سبحانه وتعالى أن يمد في عمرها.

إلى رفيقة دربي امرأة تمثل كل النساء واختصار للأرض والسماء، اختصرتني بآدم، واختصرتها بحواء، وهي عنوان المحبة والصدق والوفاء، إنها أميرتي.. إلى/ **أوراد حسن مصطفى الحسن**

إلى صديقي ورفيقي الأخ/ **معتز حمد الله محجوب.**

إلى أرواح كل من جلبوا لنا حرية الوطن وغرسوا فينا روح الوطنية .." شهداء ثورتنا المجيدة"

شـــكر وعرفـــــان

في البداية الشكر والحمد لله جل في علاه فإليه يُنسب الفضل كله في إكمال هذا البحث والكمال يبقى لله وحده.

وبعد الحمد لله فإنني أتوجه بالشكر إلى أسرة الصرح العملاق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكل العاملين بها كما أخص بالشكر أستاذي ومشرفي على هذا البحث الدكتور/ **عبد العظيم سليمان المهل**.

كن عالماً فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

الشكر إلى (مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية).

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما أشكر كل من ساعدني من بعيد أو قريب ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

مستخلص الدراســـــة

تناول البحث إسهام المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية شمال دارفور، تمثلت مشكلة البحث في معرفة إسهام المنظمات الطوعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية شمال دارفور وما هي الوسائل التي اتبعتها في الاستفادة من المقومات المادية المتوفرة بالولاية، وسعى البحث إلى اختيار عدد من الفروض منها، هنالك علاقة طردية بين وجود المنظمات الطوعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنظمات الطوعية لها دور إيجابي في تنمية وتطوير الخدمات وتحسين دخل الفرد، اعتمد البحث على كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج منها، وفرت المنظمات الطوعية كثير من فرص العمل لأبناء الولاية مما ساهم في رفع معدل الدخل الفردي لهم، ساهمت المنظمات الطوعية في استقرار ودعم الرحُل والنازحين ، ساهمت المنظمات الطوعية في مجال التعليم من خلال بناء المدارس وتدريب وتأهيل المعلمين، وقدم البحث جملة من التوصيات أهمها: ضرورة التنسيق بين المنظمات لتطوير العمل وتقليل التكاليف وتبادل الخبرات والمعلومات، إزالة العقبات وتسهيل عمل المنظمات الطوعية في السودان عامة وفي دارفور خاصة، على الدولة تفعيل دور الرقابة اللصيقة على عمل المنظمات ومنعها من الإنحراف.

Abstract

The study examined contribution of voluntary organizations in social and economic development in Northern Darfur State. The problem of the study was to identify the contribution of the voluntary organizations in realizing social and economic development and find out the ways and means adopted to benefit from the financial resources available in the Northern Darfur State. The study selected a number of hypotheses such as: a progressive relationship found between the voluntary organizations and social and economic development; the voluntary organizations played a positive role in individual income increase and support and development of services. The study employed the analytical descriptive and historical methods. The findings were various such as: the voluntary organizations created many job opportunities for the people of the State and this led to the average income increase; the voluntary organizations contributed to support and settlement of displaced people and nomads; and also they contributed in education field by building schools and training and upgrading teachers. The most important recommendations that should be necessarily adopted as follows: coordination between the organizations for the development of voluntary work, cost cut, exchange of information and experience, removing obstacles and facilitating the work of voluntary organizations specifically in Darfur and generally in Sudan. The government should activate the role of closely control over the work of organizations and prevent them from deviations.

قائـــــمة المحـــتويات

الموضـــــــــوع	الصـــفحة
استهـــــلال	أ
إهداء	ب
شكر وعرفـــان	ج
مستخلص الدراســـة	د
Abstract	هـــ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال	ح
الفصـــل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
مقدمـــــة	1
المبحث الأول: الإطار المنهجي	1
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	4
الفصـــل الثاني: الإطار النظري للمنظمات الطوعية	
المبحث الأول: نشأة وتطور مفهوم العمل الطوعي	7
المبحث الثاني: مبادئ وشفافية عمل المنظمات الطوعية	16
المبحث الثالث: مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية	23
الفصـــل الثالث: تجربة المنظمات الطوعية في أفريقيا	
المبحث الأول: دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية	36
المبحث الثاني: دور المنظمات الطوعية في العالم	39
المبحث الثالث: دور المنظمات الطوعية في الصومال	43
الفصـــل الرابع: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن ولاية شمال دارفور	50
المبحث الثاني: دور المنظمات الطوعية بولاية شمال دارفور	53
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	67
المصادر والمراجـــع	71
ملحق صفحة الموافقة	76

قائـــــمة الجـــــداول

الرقم	البيـــــان	الصفحـــة
جدول رقم (1)	سجل المنظمات الأجنبية العاملة بالسودان	13
جدول رقم (3-2-1)	سكان الدول النامية حسب حجم الدولة	31
جدول رقم (4-3-2)	يوضح منظمات الإغاثة الإنسانية في الصومال ونوع النشاط الذي تمارسه	46
جدول رقم (5-1-3)	النمو السكاني للأعوام الماضية	52
جدول رقم (5-1-4)	يبين المسافة بين الفاشر وبعض المدن السودانية	54
جدول (5-2-5)	مساهمة المنظمات التطوعية	68
جدول رقم (5-2-6)	تحليل قطاع العودة	69
جدول رقم (5-2-7)	قطاع التعليم	60
جدول رقم (5-2-8)	اتفاقـــية الصحـــة	62
جدول (5-2-9)	اتفاقـــيات الحـــماية 2017م	64
جدول (5-2-10)	قطـــاع الميـــاه	65

قائـــــــمة الأشـــكال

الرقم	البيـــــان	الصفحة
شكل رقم (1)	مفهوم التنمية	26

الفصـــل الأول

الإطـــار المنهجي والدراسات الســـابقة

المبحـــث الأول: الإطـــار المنهجي

المبحـــث الثاني: الدراســـات الســـابقة

المبحـــث الأول

الإطـــار المنهجي:

مقدمـــة:

يعتبر العمل الطوعي هو أحد القيم الأساسية للمجتمع السوداني، وهو عمل قديم عرفهُ الإنسان بفطرته وهو عمل غير ربحي نواة للعمل الاجتماعي التكافلي الذي عن طريقه تقوم المنظمات الطوعية بتقديم مختلف المساعدات الإنسانية لكل أفراد المجتمع دون تميز للون أو العرق أو الدين فهدفها الإنسان، وقد تكون هذه المساعدات في شكل خدمات صحية أو تعليمية أو ثقافية أو إغاثية أو تنموية أو غيرها من المساعدات دون مقابل وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

من ناحية أخرى نجد أن ولاية شمال دارفور تقع في غرب السودان وعاصمتها مدينة الفاشر وهي منطقة يسودها المناخ الحار شبه الجاف، هذا كله ما جعلنا أن نتساءل عن دور المنظمات الطوعية في تحقيق التنمية الاقتصادية للولاية.

مشـــكلة البحـــث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما هو إسهام المنظمات الطوعية في تحقيق التنمية الاقتصادية بولاية شمال دارفور؟.

وتتفرع منهُ الأسئلة التالية:

1. ما هو أثر الوسائل التي تتبعها المنظمات الطوعية على التنمية الاقتصادية؟
2. ما مدى توفر المقومات المادية للتنمية الاقتصادية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات ودخل الفرد؟
3. ما هو أثر المنظمات العاملة بولاية شمال دارفور في رفع مستويات معيشة السكان (تحسين ظروف السكان بالولاية).

فـــرضيات الدراسة:

1. المنظمات الطوعية لها دور إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. المنظمات الطوعية لها دور إيجابي في تنمية وتطوير الخدمات.
3. ساهمت المنظمات الطوعية بولاية شمال دارفور في الزراعة وتحسين دخل الفرد.

أهــمية الدراسة:

1. علمية: تتمثل في توفير البيانات والمعلومات والإضافة المعرفية في هذا المجال من الدراسات والبحوث.
2. عملية: تتمثل في المساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة من الجهات ذات الصلة بغرض حل المشكلات.

أهداف الدراسة:

1. بيان واقع دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية بالسودان عموماً وولاية شمال دارفور على وجه الخصوص.
2. معرفة أثر المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. معرفة أهم المعوقات التي تعترض أداء المنظمات الطوعية في ولاية شمال دارفور.

منهــج الدراسة:

تتبع الدراسة كل من المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي.

حــدود الدراسة:

الحدود المكانية: ولاية شمال دارفور

مصــادر جــمع البيانــات:

المصادر الأولية: تتمثل في المقابلات الشخصية

المصادر الثانوية: الكتب + الرسائل العلمية + التقارير والدوريات + المواقع الإلكترونية.

هــيكل الدراسة:

يشتمل البحث على مقدمة وأربع فصول ويتبع كل فصل عدد من المباحث، جاءت كما يلي: يشتمل الفصل الأول على مبحثين، المبحث الأول الإطار المنهجي، كما جاء المبحث الثاني محتوياً على الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للدراسة (النظري) والذي اشتمل على ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول متحدثاً عن نشأة وتطور مفهوم العمل الطوعي، كما احتوي المبحث الثاني على مبادئ وشفافية عمل المنظمات الطوعية، أما المبحث الثالث فتحدث عن مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية. تناول الفصل الثالث تجربة المنظمات الطوعية في أفريقيا واشتمل أيضاً على ثلاث مباحث تحدث المبحث الأول عن دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية، وجاء في المبحث الثاني دور المنظمات الطوعية في دول العالم، أما المبحث الثالث فأشتمل على دور المنظمات الطوعية في الصومال، أما الفصل الرابع فهو يتحدث عن الدراسة الميدانية لولاية شمال دارفور والتي جاءت

في ثلاث مباحث أيضاً أحتوى المبحث الأول على نبذة تاريخية لولاية شمال دارفور، وجاء في المبحث الثاني دور المنظمات الطوعية بولاية شمال دارفور، أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراســـات السابقة:

1/ محمد عثمان علي عمر 2016م[1]: تناولت هذه الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشاريع التنموية في السودان في الفترة (1990م – 2014م) كما تناولت مشكلة الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية والحروب, بينما الدراسة الحالية تناولت دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة من (2005م – 2017م) لولاية شمال دارفور.

التعليق: وتناولت الدراسة مشكلة أثر الوسائل التي تتبعها المنظمات الطوعية على التنمية الاقتصادية وكذلك أثرها في رفع مستوى معيشة سكان الولاية، وافترضت الدراسة الخدمات الاجتماعية المحور الأساس لعمل المنظمات الطوعية كما ساهمت المنظمات الطوعية في ولاية شمال دارفور في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بالولاية، وتأتي أهمية الدراسة في المساعدة في اتخاذ القرارات الملائمة من الجهات ذات الصلة لحل المشكلات، وهدفت الدراسة إلى بيان واقع التنمية الاقتصادية بالسودان عموماً وولاية شمال دارفور على وجه الخصوص، وقُسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول وست مباحث بواقع ثلاثة مباحث لكل فصل.

2/ زكية بشير حسن بشير2011م[2]: تناولت الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية في السودان لقطاع التعليم في الفترة من (1990م – 2009م) تناولت الدراسة مشكلة التعرف على المجهودات المبذولة من الحكومة والمنظمات الطوعية في تطوير التعليم، وافترضت الدراسة أن المنظمات الطوعية تساعد بكفاءة في تطوير التعليم وفق الظروف المتاحة، وتأتي أهمية الدراسة في تطوير واستدامة التعليم، وتناولت الدراسة هدف تقديم الخدمات التعليمية، تقسمت الدراسة إلى خمسة فصول لكل فصل ثلاثة مباحث.

التعليق: تناولت هذه الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية في السودان في قطاع التعليم في الفترة (1990م – 2009م) وتناولت مشكلة التعرف على المجهودات المبذولة من الحكومة والمنظمات في تطوير التعليم بينما الدراسة الحالية تناولت دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة (2005م – 2017م).

---

(1) محمد عثمان علي عمر، 2016م، دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشاريع التنموية في السوان (1990م – 2014م)، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(2) زكية بشير حسن بشير، 2011م، دور المنظمات الطوعية في التنمية في السودان لقطاع التعليم (1990م – 2009م)، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة النيلين..

3/محمد موسى صديق محمد 2016م[1]: تناولت الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان في الفترة من (2005م – 2015م)، تناولت الدراسة مشكلة مفهوم المجتمع المدني في السودان في سياقة الملائم والصحيح، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بدور منظمات المجتمع المدني في السودان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهميتها ووظائفها، وافترضت الدراسة العلاقات ذات الدلالات الإحصائية بين أداء منظمات المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة لشرائح المجتمع في السودان، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

التعليق: تناولت هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان في الفترة من (2005م – 2015م) بينما الدراسة الحالية تناولت دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق على ولاية شمال دارفور في الفترة من (2005م – 2017م).

4/ سارة احمد خير السيد 2011م[2]: تناولت الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية لولاية جنوب دارفور في الفترة من (2004م – 2014م) وتمثلت مشكلة الدراسة حول الدور الذي تقوم المنظمات الطوعية في التنمية لولاية جنوب دارفور، وهدفت الدراسة إلى عكس الدور التنموي والاجتماعي الذي تقوم به المنظمات الطوعية ومدى مساهمتها في عملية التنمية، وتناولت الدراسة أهمية الاهتمام المتزايد في جميع دول العالم بالتنمية الريفية، وتناولت الدراسة فرضية تركيز المنظمات الطوعية على المجتمعات الريفية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي.

التعليق: تناولت هذه الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية لولاية جنوب دارفور في الفترة (2004م – 2014م) بينما الدراسة الحالية تناولت دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق لولاية شمال دارفور في الفترة من (2005م – 2017م).

5/ آمنة أحمد مختار 1997م[3]: تناولت الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية لمنطقة البحر الأحمر، وتناولت الدراسة مشكلة أدوات العصر الحديث لدفع عجلة التنمية، وتناولت الدراسة أهمية مشروعات المنظمات الطوعية في البحر الأحمر، وتناولت الدراسة دخول المنظمات الطوعية لمنطقة البحر الأحمر.

---

(1) محمد موسى صديق محمد، 2016م، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان في الفترة من (2005م – 2015م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة شندي.

(2) سارة أحمد خير السيد، 2011م، دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

(3) آمنة أحمد مختار، 1997م، دور المنظمات الطوعية في التنمية في منطقة البحر الأحمر، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.

التعليق: تناولت هذه الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية لمنطقة البحر الأحمر، وتناولت مشكلة أدوات العصر الحديث لدفع عجلة التنمية بينما الدراسة الحالية تناولت دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق لولاية شمال دارفور في الفترة (2005م – 2017م) وتناولت مشكلة معرفة قياس أثر المنظمات العاملة بولاية شمال دارفور.

6/مصطفى عمر موسى العميري 2004م[1]: تناولت الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية في ولاية النيل الأبيض (منطقة الدويم) وهدفت الدراسة إلى معرفة جدية المنظمات الطوعية في تطبيق الشعار الذي تتبناه وهو التنمية من خلال المشاركة، وتمثلت أهمية الدراسة في دور الدولة في رفع قدرات الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن هذا المجال الطوعي، وافترضت الدراسة أنه كلما ازدادت مشاركة المجتمع المستهدف في مشروعات المنظمة كلما كان عمل المنظمة أكثر فعالية ونجاحاً.

التعليق: تناولت هذه الدراسة دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية لولاية النيل الأبيض (منطقة الدويم) بينما الدراسة الحالية تناولت دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة لولاية شمال دارفور في الفترة من (2005م – 2017م).

7/ محمد عبد الوهاب احمد محمد2010م[2]: تناولت الدراسة دور منظمات العمل الإنساني في تنمية المجتمعات المحلية في السودان في إقليم دارفور، تناولت الدراسة أثر مشكلة التصحر والجفاف والنزوح من الريف إلى عواصم الأقاليم، افترضت الدراسة خدمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأنها ساعدت في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، تناولت الدراسة أهمية الدور المهم الذي أصبحت تضطلع به منظمات العمل الإنساني في التنمية المحلية.

التعليق: تناولت هذه الدراسة دور منظمات العمل الإنساني في تنمية المجتمعات المحلية في السودان في إقليم دارفور وتناولت الدراسة أثر مشكلة التصحر والجفاف والنزوح من الريف إلى عواصم الأقاليم بينما تناولت الدراسة الحالية دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق لولاية شمال دارفور في الفترة من (2005م – 2017م) وتناولت مشكلة أثر قياس المنظمات الطوعية العاملة بولاية شمال دارفور.

---

(1) مصطفى عمر موسى العميري، 2004م، دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية (1995م – 2002م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(2) محمد عبد الوهاب أحمد محمد، 2010م، دور منظمات العمل الإنساني في تنمية المجتمعات المحلية في السودان في إقليم دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.

الفصـــل الثـــاني

الإطار المفاهيمي للدراسة (النظري)

المبحـــث الأول: نشأة وتطور مفهوم العمل الطوعي

المبحـــث الثاني: أهداف وأنواع المنظمات الطوعية

المبحـــث الثالث: مبادئ وشفافية عمل المنظمات الطوعية

المبحـــث الأول

نشـــأة وتطور مفهوم العمل الطوعي:

العمل الطوعي مفهوم وممارسة قديمة وليست كما يتبادر إلى الأذهان أنه من ثمار الحضارة الغربية المعاصرة وجاءت الأديان لتؤكد وتعزز تلك المبادئ والتي تدعو للتكاتف والتراحم[1].

العمل الطوعي في الأديان السماوية:

دعت جميع الأديان السماوية إلى قيم التكاتف والتراحم وحب الخير للغير حتى يعيش الناس في أمن وسلام.

العمـــل الطوعي في اليهودية:

ورد في شرائح بني إسرائيل أن العمل على قتل واستحياء نفس واحدة يعُدل قتل الناس جميعاً والعمل على دفع القتل والضرر عن نفس واحدة عملاً عظيماً يعدل إحياء الناس جميعاً وفي ذلك يقول المولى عز وجل: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً)[2].

العمـــل الطوعي في الفلسفات الوضعية:

دعت معظم الأديان والفلسفات الشرقية، التي هي من وضع البشر إلى ممارسة العمل الطوعي بمفهومه الحديث، وبالرجوع إلى الفلسفة الصينية، نجد أن عهدها الكلاسيكي قد أمتد من القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن الثالث قبل الميلاد. حيث أنتشر ما يعرف بالمائة مذهب فكري أشهرها الكنفوشية والطاوية والقانونية وينصب تركيز الأولى على الإنسان والكون والأخيرة على السلطة أما الكنفوشية ومؤسسها الفيلسوف الصيني كنفشيوس (551 – 449ق.م) وأهم صفة فيها هي الإنسانية ومحبة الآخرين واحترام الحياة.

تاريـــخ العمل الطوعي عند المسلمين:

لقد كرس الإسلام جزءاً غير يسير من رسالته لتعظيم دور المجتمع في رعاية أفراده وحارب التمايز الشديد بينهم، وتاريخ المسلمين زاخر بأنواع من الجمعيات الخيرية المتخصصة والموجهة للشرائح الضعيفة. ففي العصور الإسلامية المتأخرة ظهرت العديد من المنظمات الخيرية التي عنت بالطعام والسقيا والتعليم والصحة فالمجتمع المسلم مجتمع تكافلي تعلم مبادئ التكافل من أحاديث

---

(1)أحمد عبادي، 1998م، الإسلام وهموم الناس، سلسلة كتاب الأمة رقم (49) الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ص ص52

(2)سورة التوبة، الآية (32)

الرسول صلى الله عليه وسلم ففي عصور الجهاد أقام المسلمون أوقافاً لأبناء الشهداء وأقامت المجتمعات دوراً للتعليم وكفل المجتمع طلابها في بيوتهم وأقاموا الرواقات على نحو رواق السناريين بالأزهر الشريف.

العمـــل الطوعي في المجتمع الغربي الحديث:

أعاد المجتمع الغربي تنظيم نفسه بعد خروجه من العصر الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي فأوجد سلطات دستورية تحد من سلطات الملوك والأمراء وكبار التجار وفقاً لموجهات الثورة الفرنسية والحركات التحريرية الأخرى وسمح بنمو الطبقة الوسطى التي استطاعت أن تنشئ بقدراتها التقنية والعلمية شركات تنافس طبقة الحكام وكبار الملاك وبقيت الطبقة الثالثة الفقيرة التي لا تهم الطبقتين الأولى والثانية إلا بقدر ما تسهم في توفير الأيدي العاملة، لقد عانت الطبقة الأخيرة من الفقر فأصبحت مرشحة للافتراق بأقل الأزمات مثل الفيضانات والأوبئة والكوارث وبالطبع فإن ذلك يؤثر سلباً على مصالح القطاعين الأول والثاني، فاهتم القطاعان الأولان بتنمية مقدرات القطاع الثالث على الثبات في وجه الكوارث والأزمات، وذلك عن طريق تنظيمه في جمعيات طوعية[1].

عرف المجتمع السوداني العمل الطوعي منذ زمن بعيد وأصبح مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بطبيعة البيئة السودانية وما تزخر به من قيم مستمدة من الثقافات التي تسود البلاد كروح للمجتمع في النفير عند الشدائد والنوازل والتكافل الأسري ومساعدة المحتاجين والضعفاء والفزع وإكرام الضيف وقد رسخ الإسلام هذه القيم في نفوس السودانيين أكثر فأكثر فالقرآن الكريم مدح المؤثرين بقوله تعالى: (وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ)[2].

وهذه الممارسات تعتبر جذور العمل الطوعي الوطني المنظم بالسودان من خلال القيم والثقافات المختلفة، حيث برزت خلاوي تعليم القرآن الكريم ومراكز الصوفية.

في عام 1904م دخلت البعثة الإرسالية إلى السودان واتخذت الخرطوم مركزاً لها حيث أنشأت فروعاً في معظم مدن السودان وقد تميزت تلك الفترة بنشاط كنسي وتبشيري صاحبه تقديم خدمات متنوعة من غذاء وكساء.

---

(1) أحمد عبادي، مصدر سابق، ص ص3-4.

(2)سورة الحشر، الآيـــة (9).

في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين بدأ العمل الطوعي في السودان بقيام منظمات طوعية غير حكومية وكان العدد قليلاً في بداية الأمر ثم أخذ العدد في الزيادة مع مرور السنين حتى وصل إلى (5400) منظمة وطنية و(91) منظمة أجنبية على المستوى القومي[1].

وبدأ العمل الطوعي في السودان منذ الاستقلال وعمل على وضع القوانين المنظمة له. فكان قانون (1957م) الذي يعتبر أول قانون وضع لتنظيم العمل الطوعي، ثم وضعت الدولة قوانين متخصصة لبعض أنشطة العمل الطوعي فكان قانون التبشير لعام (1962م) وقد سمي بقانون الجمعيات الكنسية الذي بصدوره أعلن الفريق عبود طرد جميع المنظمات الكنسية في السودان ومع تطور العمل الطوعي وتعدد أنشطته وضرورة ضبط هذه الأنشطة على الأخص في دائرة المنظمات الأجنبية وضع قانون (1988م) وهو القانون المنظم لعمل المنظمات الطوعية الأجنبية، ثم أعقبته الاتفاقية القطرية التي لم تكن واضحة في تحديد الحقوق والواجبات والعلاقة بين حكومة السودان والمنظمات نتيجة لعدم وضوحها فقد وجدت الاعتراض في التعامل بها، وقد نتج عن ذلك ظهور قانون التعديلات المتنوعة المؤقت لعام (1994م) الذي ألغى قانون (1962م) وطور قانون (1957م) بإجراء بعض التعديلات عليه ولم يمس الاتفاقية القطرية بشيء عندما تشعب العمل الطوعي رأت الدولة دمج مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير.

في يناير (1993م) نتيجة لاجتماعات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأجنبية تم الاتفاق على قيام جهاز لرعاية العمل الطوعي وتطويره تحت مسمى مفوضية العون الإنساني تحت إشراف وزارة التخطيط الاجتماعي التي تشرف على العمل الطوعي بالسودان حالياً.

كما وضع قانون سمي قانون مفوضية العون الإنساني (1995م) الذي الغي جميع القوانين السابقة. مع مفوضية العمل الطوعي (RRC) في كيان واحد يسمى مفوضية العون الإنساني (HAC)

في عام (1984م) عرف السودان دخول المنظمات الطوعية الأجنبية منذ السبعينات وذلك عند اندلاع الحرب الأهلية بجنوب السودان، وبعد اتفاقية أديس أبابا لتقديم الغوث للمتأثرين، أما في الشمال وعندما ضرب الجفاف أجزاء واسعة فيه وجه السودان نداءً طلباً للعون، حينها استجابت عدة دول وحضرت للتعرف على حجم المشكلة، وتعاونت مع السلطات الحكومية في برامج استقرار النازحين، وقدمت العون الغذائي لضحايا المجاعة في ولايات دارفور وكردفان والبحر الأحمر[2].

---

(1)مقابلة شخصية لمسجل عام مفوضية العون الإنساني، 2019/9/17م

(2)عبد الرحمن أحمد عثمان، 1995م، الممل التطوعي تاريخه في السودان وتأصيله في الإسلام، مجموعة محاضرات بالرونيوديمارس، ص ص 12- 13.

مفهـــوم العمل الطوعـــي:

يعرف العمل الطوعي بأنه العمل المنظم الذي يقوم به بعض الأفراد وفق ضوابط لتقديم خدمات بعينها على أساس طوعي دون مقابل مادي للمنظمة وأعضائها، وفي الغالب لا يطلب أعضاء المنظمة الطوعية عائداً مادياً لقاء عملهم وعضويتهم بل تفرض على العضوية اشتراكات ومساهمات كشرط أساسي للاستمرار في العضوية والعمل الطوعي داخل هذه المنظمات يتم بإرادة الأفراد الذين يعملون داخل المنظمة وبدافع إنساني[1].

المنظمات الطوعـــية (NGOs):

عرفها كثير من العلماء بأنها لا تقع تحت سيطرة أو إدارة أو تمويل الجهات الحكومية، وتكون عادة مبادرة من جهة غير حكومية، أو أفراد غير عاملين في الحكومة، كما يشير بعضهم بأن لهذه المنظمات سمات عديدة منها بأنها تؤسس بموجب اتفاق غير حكومي، ولا تسهم الحكومات فيها، ولها هياكل ومكاتب يتم ملؤها وفقاً لإجراءات معرفة وواضحة، ولها تقسمات إدارية حسب نوع العمل الذي تقوم به، كما تشمل مصادر تمويلها التبرعات والمنح من الجمعيات والأفراد وغيرها من الجهات غير الحكومية[2].

يعرف العمل التطوعي بأنه جهد مبذول دونما إكراه يقوم به الفرد والجماعة طواعية واختيار لتقديم خدماتهم للمجتمع أو الفئات المعنية من المجتمع مثل العمل الإنساني العمل الخيري العمل الأهلي والشعبي[3].

أهـــداف وأنواع المنظمات الطوعـــية:

يتبلور الهدف العام للمنظمات التطوعية في النقاط الآتية:

1. تقديم المساعدات العاجلة في حالات الكوارث.
2. التعرف على ما قد يهدد حياة الإنسان، ومحاصرته عن طريق إقامة المشروعات التي تزيد من قدرة الإنسان على تطوير مجتمعه وحمايته[4].

للعمل الطوعي غايات يسعى لتحقيقها ويمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

---

(1) الأمم المتحدة، 2000م، ورقـــة بحثية عن العمل الطوعي.

(2) عمر بشير، 1992م، تنظيم ورقابة العمل التطوعي، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ص ص29.

(3) مفوضية العون الإنساني، 2000م، مروع تنظيم العمل التطوعي، جامعة الخرطوم، ص ص21-22.

(4) الاتحاد العام للمنظمات التطوعية، كتب الاتحاد، الخرطوم، ص ص7.

1. مساعدة المنكوبين في حالات الكوارث بمختلف أنواعها لإنقاذ المتأثرين وتلبية الاحتياجات الأساسية من خارج المجتمعات المنكوبة ومحاولة إعادة أوضاعهم إلى حالتها الطبيعية[1].
2. غرس المفهوم الصحيح للعمل الطوعي والذي يتجاوز المفهوم الضيق الحالي "الإغاثة فقط" ليشمل إعادة التوطين والتنمية وكل المعاني المرتبطة بالبِّر وتكريم الإنسان.
3. إقامة المشاريع التي تؤدي إلى زيادة قدرة الإنسان من الناحية الاجتماعية والثقافية والتنموية.
4. العمل على تثبيت العقيدة وتحصين المجتمع ضد الأفكار الهدامة.
5. تقديم العون والرعاية للفئات الخاصة كالمعوقين وكبار السن والأيتام واللاجئين.
6. تربية الشباب على تحمل المسئولية والقيادة والعمل[2].
7. الاستفادة من أوقات الفراغ واستغلالها فيما يفيد المجتمع ويعود عليه بالخير والنماء.
8. تحقيق مبدأ التنمية بالمشاركة وإشراك الشعب في خدمة نفسه وفي اتخاذ القرارات.
9. إكساب القائمين على الجمعيات مهارات جديدة في إدارة وتنظيم العمل الطوعي من خلال الممارسة الفعلية ورسم خطط العمل والإشراف على التنفيذ.
10. تكملة الجهود الرسمية للدولة بتكملة المشروعات التي لا تتحمس الدولة للقيام بها.
11. المحافظة على تماسك المجتمع وترابطه ووقاية أفراده من المزالق والانحرافات الناجمة عن الحاجة[3].
12. نشر القيم الحميدة والفاضلة وتنمية روح المشاركة والإسهام بين الناس.
13. التعرف على كل ما يهدد حياة الإنسان وتوفير المعلومات عنه بما يعرف "بنظم الإنذار المبكر" وإعداد البرامج الخاصة بدور هذه المهددات.
14. الاهتمام بالمرأة وتنمية مهاراتها وتمليكها وسائل الإنتاج وتسهيل الكسب الشريف لها[4].

---

(1) عبد الرحيم أحمد بلال، 2000م، ورقة عمل، العمل الطوعي في السودان، مؤتمر العمل الطوعي والعون الإنساني، قاعة الصداقة.

(2) سراج الدين عبد الغفار، 2003م، مدير منظمة "العون الإنساني" لقاء في تلفزيون أم درمان، برنامج "على باب الريان".

(3) جمهورية السودان، الإستراتيجية القومية الشاملة، 1992–2002م، 1995م مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة الخرطوم. ص ص 52.

(4) المصدر السابق، ص ص55..

أنــواع المنظمات الطوعــية:

تقسم وتصنف هذه المنظمات وفقاً لموجهات عديدة وأهم الطرق المستخدمة في التقييم هي التقسيم من حيث المنشأة وتشمل عدة منظمات والتقسيم من حيث مستوى العمل فيشمل أيضاً عدة منظمات:

أولاً: التقسيم من حيث المنشــأة:

هناك أربعة أقسام لتقسيم المنظمات من حيث المنشأة وهي:

1. **المنظمات الكلاسيكية الغربية:** هي المنظمات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا ويبلغ عددها ثلاثين منظمة والهدف الأساسي لها هو غوث اللاجئين ثم تحولت هذه المنظمات للعمل في دول العالم الثالث بعد أن تجاوزت أوربا آثار الحرب وقد استطاعت أن تخلق علاقات عمل قوية مع حكومات الدول التي عملت فيها وانضوت جلها تحت ما يعرف بالمجلس الأمريكي للمنظمات الطوعية للخدمات الخارجية، وشمل التقسيم أيضاً المنظمات ذات الارتباط الكنسي وسعت في خلق تنظيمات إقليمية ووطنية لها في السودان تمثل ذلك في مجلس الكنائس السوداني.
2. **المنظمات المتعددة الجنسيات:** هي تماثل نمط منظمات الأمم المتحدة المتخصصة فهي ذات رئاسة واحدة وعدة فروع منتشرة في أنحاء العالم وتميزت بالكفاءة العالية في تنفيذ برامجها وتضم المنظمات ذات الطبيعة الدينية.
3. **المنظمات الأفريقية:** هي التي نشأت في أفريقيا ونبعت من الإرث الأفريقي مثل الفزع والنفير وخلافه.
4. **منظمات المعلومات:** نشأت في فرنسا وهي تعمل كمنسقية للعمل لعدة منظمات وتزودها بالمعلومات الضرورية.

ثانياً: التقسيم من حيث مستوى العمل:

تقسم المنظمات التطوعية إلى ثلاثة أقسام من حيث مستوى العمل.

1. **المنظمات القاعدية:** تنشأ داخل المجتمعات المحلية وتتميز بقلة عدد أفرادها وصغر ميزانياتها وتدار بواسطة أعضائها وتقدم خدماتها البسيطة داخل المجتمعات المحلية.
2. **المنظمات القومية:** تمارس عملها داخل حدود الدولة وهي ذات عضوية قليلة عالية التخصص وتقوم عادة بتقديم خدمات ومساعدات في التدريب والإدارة للمنظمات القاعدية.

3. **المنظمات العالمية:** تشبه المنظمات المتعددة الجنسيات من التقسيم على أساس المنشأة بامتلاكها لإمكانيات كبيرة وفروع مختلفة بالسودان عدد كبير من المنظمات والجمعيات الطوعية التي دخل معظمها السودان خلال 1984م أثر كارثة الجفاف والتصحر وازدياد أثر الحرب في جنوب البلاد وما صاحب ذلك في نزوح وهجرة جماعية إلى المدن[1].

جدول (1) سجل المنظمات الأجنبية العاملة بالسودان

الرقم	اسم المنظمة	الجنسية	تاريخ دخولها	مجالات علها
1	أكورد Acord	بريطانية	1974	تنمية/ إعادة/ زراعية
2	العون الكنسي النرويجي	نرويجي	1974	إغاثة/ إعادة تعمير/ تنمية مجتمع
3	رابطة الهلال والصليب الأحمر	اريترية	1975	تنمية للاجئين اريتريا
4	المنظمة الدولية لقرى الأطفال	عالمية	1975	رعاية الأطفال الأيتام
5	مؤسسة الشرق الأدنى	أمريكية	1978	تنمية مجتمع خلال التدريب
6	كير سودان عالمية	عالمية	1979	إغاثة/ تنمية مجتمع/ زراعة سياحة
7	أطباء بلا حدود الفرنسية	فرنسية	1981	صحة/ تغذية/ مياه/ إصحاح بيئة
8	هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	سعودية	1981	إغاثة/ رعاية أيتام/ تنمية مجتمع/ صحة
9	الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة	عالمية	1981	تنمية مجتمع/ صحة/ إعادة تعمير
10	أدرا سودان	عالمية	1982	إغاثة/ تنمية مجتمع/ صحة/ مياه
11	بلان سودان	عالمية	1982	إغاثة/ تعليم/ صحة/ تنمية
12	إنقاذ الطفولة البريطانية	بريطانية	1983	صحة/ تعليم/ إغاثة/ إعادة تعمير
13	مساعدة المسنين العالمية	بريطانية	1983	صحة/ عيون/ رعاية وتنمية مسنين
14	هيئة الأعمال الخيرية	إماراتية	1983	إغاثة/صحة/ رعاية أيتام/ أسر منتجة
15	قول Goal	ايرلندية	1983	صحة/ إغاثة/ إعادة تعمير
16	البعثة السويدية الحرة	سويدية	1983	مياه/ تنمية مجتمع/ إغاثة/ تعمير
17	أوكندين انترناشونال	بريطانية	1984	تنمية مجتمع/ تعليم/ صحة
18	منظمة السودان للتعليم المفتوح	بريطانية	1984	تعليم/ تنمية مجتمع/ نازحين

(1) محمود عمر عثمان، 1990م، دور المنظمات الطوعية والأسرة في حل مشاكل اللاجئين، ورقة عمل قدمت في ورشة في معتمدية اللاجئين، ص ص18–19.

19	الإغاثة الإسلامية عبر العالم	بريطانية	1984	صحة/ رعاية اجتماعية/ إغاثة/ مياه
20	أوكسفام البريطانية	بريطانية	1984	تنمية/ مجتمع/ إغاثة
21	لجنة الإنقاذ الدولية	أمريكية	1984	صحة/ إغاثة/ تنمية مجتمع
22	المنظمة السويدية	سويدية	1984	تنمية/ أطفال
23	لجنة مسلمي أفريقيا	كويتية	1984	صحة/ إغاثة/ كفالة أيتام/ تنمية
24	الرابطة الدولية لجمعيات الهلال والصليب الأحمر	عالمية	1984	صحة
25	منظمة الساحل العالمية	بريطانية	1985	زراعة/ غابات/ تحسين/ تربة
26	العون الإسلامي البريطاني	بريطانية	1985	تنمية مجتمع/ صحة
27	إنقاذ الطفولة الأمريكية	أمريكية	1985	تنمية مجتمع/ إعادة تعمير/ إغاثة/ تغذية
28	زملاء الإغاثة الأفريقية	كندية	1985	إغاثة/ صحة/ مياه/ تنمية مجتمع/ إعادة تعمير
29	أسرتنا للأطفال المعوقين	إيطالية	1985	صحة/ تأهيل أطفال معوقين
30	أطباء بلا حدود الهولندية	هولندية	1985	صحة/ مياه/ إصحاح البيئة
31	العمل لمكافحة الجوع	فرنسية	1985	صحة/ تغذية/ مياه/ إعادة تعمير
32	صندوق إعانة المرضى الكويتية	كويتية	1985	صحة/ كفالة أيتام/ مياه
33	منظمة هيوماتش الألمانية	ألمانية	1985	صحة
34	كريستان أوتريش	بريطانية	1985	تنمية اللاجئين/إغاثة/ صحة
35	بيت الزكاة الكويتي	كويتية	1986	كفالة أيتام/ بنا مساجد/ تنمية
36	منظمة الخدمات الجامعية	بريطانية	1987	تنمية اللاجئين/ تعليم
37	الرابطة النرويجية للمعوقين	نرويجية	1987	رعاية/ تنمية المعوقين
38	الندوة العالمية للشباب الإسلامي	سعودية	1988	كفالة طلاب/ أسر منتجة بتنمية المجتمع
39	الهيئة العالمية لتنمية ج الصحراء	عالمية	1990	مياه/ تعليم/ صحة/ تنمية مجتمع/ إغاثة
40	العمل مع المعوقين والتنمية	بريطانية	1990	تنمية معوقين
41	المركز النسائي الإسلامي العالمي	عالمية	1990	أسر منتجة/ تنمية مجتمع/ صحة
42	منظمة البر الدولية	عالمية	1991	صحة/ مياه/ زراعة/ تنمية مجتمع
43	المنتدى الإسلامي	سعودية	1991	صحة/ مياه إغاثة/ تعليم
44	مؤسسة النور الخيرية	سعودية	1993	صحة عيون

45	جمعية قطر الخيرية	قطرية	1994	كفالة أيتام/ تعمير/ بناء مساجد/ مياه
46	جمعية الصداقة السودانية السويدية	سويدية	1994	صحة
47	منظمة السلام والإغاثة السويدية	سويدية	1994	صحة
48	وكالة إغاثة العالم الثالث	نمساوية	1995	العناية بطلاب الأقليات في أوربا الشرقية بالسودان
49	مجلس التنسيق الإريتري للإغاثة والتنمية	إريترية	1997	إعانة/ تنمية
50	الرحمة الإسلامية	سويدية	1997	خدمات طبية/ تعليم/ إغاثة/ إعادة تعمير
51	مستشفى بلا حدود الفرنسية	فرنسية	1998	الصحة
52	المنظمة الألمانية للعمل بالزراعة	ألمانية	1998	إغاثة/ صحة/ تنمية/ إعادة تعمير
53	منظمة تنظيم الأسرة العالمية	أمريكية	1998	تنظيم أسر/ رعاية أمومة وطفولة
54	أطفال العالم (حقوق الإنسان)	فرنسية	1998	رعاية/ تنمية طفولة
55	منظمة النيلين العالمية	عالمية	1999	إغاثة/ تنمية
56	منظمة النهضة الدولية	عالمية	1999	صحة/ تنمية مجتمع/ أسر منتجة/ إعادة تعمير
57	هوب أند هوم	بريطانية	1999	إقامة وإدارة مساكن لليتامى الذين فقدوا المأوى نتيجة للكوارث
58	Hugh Pilkington Chartiabbtlcrstr	بريطانية	1999	منح دراسية
59	منظمة الإغاثة الإنسانية الإريترية	سويدية	1999	الإغاثة/ الصحة/ التعليم/ تنمية مجتمع
60	منظمة الشبكة الدعوية والبيئية بالقرن الأفريقي (بناة)	بريطانية	1999	التنمية الريفية الدعوية والبيئية
61	طفل الحرب	هولندية	1999	رعاية الطفولة تحت ظروف الحرب
62	دار مصحف أفريقيا	–	–	–

المصدر: مفوضية العون الإنساني، قسم المنظمات، 1993م.

المبحـــث الثـــاني

مبادئ وشفافية عمل المنظمات الطوعية:

(أ)المبادئ والشفافية التي تعمل عليها المنظمات الطوعية:

أولاً: المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمات الطوعية: تشترك المنظمات التطوعية في مبدأين هما مبدأ التطوعية ومبدأ التعبئة وعدة مبادئ أخرى منها:

1.مـــبدأ التطوعية Voluntarlizim: يأخذ مبدأ التطوعية شكل عمل جماعي لمشاريع تنمية المجتمعات في الدول الفقيرة أو في شكل مشروعات جمع الأموال من الموظفين كما حدث في الدول الصناعية، ففي القطاع العام نجد أن مبدأ ممارسة السلطة لتحقيق المصلحة العامة، وفي القطاع الخاص نجد أن مبدأ الربحية، من الملاحظ أن هذا لا يتواجد بصورته المثلى في التطبيق العملي، لأن المنظمات تعتمد على تمويلها على دول أو مؤسسات أو مشاريع تديرها لتدر عليها عائداً كما تبنى أجهزة بيروقراطية إدارية فنية دائمة وبعمالة ثابتة ولا تعتمد كلياً على العمالة المتطوعة.

2.مـــبدأ التعبئة Mobilization: تعمل المنظمات على إطلاق طاقات الجماعات لخدمة أهداف المجتمع، وقد أثبتت التجارب أن المنظمات التطوعية لديها قدرة أكبر من الحكومات في تعبئة وتجميع ولفت النظر للقضايا الإنسانية الكبرى[1].

3.الإنســـانية: الإنسانية تعني أن يقدم الفرد أو الجمعية خدماتها للإنسان بغض النظر عن دينه أو عرقه أو أخلاقه بل تكريماً للإنسانية.

4.الحيـــاد: الجامع المشترك بين منظمات العمل الطوعي هو أن نشأتها وعضويتها الاختيارية ليست من أشكال ممارسة السلطة في المجتمع ومن هنا كان وصفها بالمنظمات الغير حكومية وهذا ما يضفي عليها صفة البعد عن الاشتغال بالسياسية اليومية ويميزها عن الأحزاب السياسية فهي لا تنتمي للحكومة ولا المعارضة.

5.الجماعية: العمل الطوعي في أساسه عمل جماعي وبالجماعية وحدها ينظم المجتمع نفسه لأداء أوجه العمل الطوعي، والإنسان عليه أن يختار نمط العمل الطوعي الذي يناسبه كما عليه أن يختار بين التطوع بالمال أو الوقت أو النفس.

---

(1) إبراهيم ميرغني إبراهيم، 1990م، نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع، دار ظفير للطباعة، أبو ظبي، ص ص62.

6. المشـــاركة: المشاركة تعني أن تستعين الجمعية الطوعية بقطاعات وإمكانيات المجموعات المستهدفة وذلك بإشراكهم في تخطيط وإدارة وتمويل وتنفيذ العمل الطوعي[1].

ولكي يؤدي المتطوعين خدمات ذات قيمة فلابد أن تتوفر فيهم ما يأتي:

أ. أن يتوفر لديهم ميل جارف نحو العمل المسند إليهم.

ب. يتقبلوا التدريب والإشراف ولديهم قابلية الاستفادة منها وأن يكون لديهم الرغبة الصادقة في تحمل المسئولية والعمل بهمة ونشاط[2].

الشـــفافية التي تعمل عليها المنظمات التطوعـــية:

مفهـــوم الشـــفافية:

هناك عدة مفاهيم للشفافية منها تناول العلماء مفاهيم الشفافية من وجهات نظر مختلفة ولها مجالات مختلفة، يعتبر بعض العلماء إن الشفافية تعني سياسياً نظام تشريعات واضحة ومرنة، كما أنهم يرون أن الشفافية إعلامياً تعني تمتع الإعلام بحرياته من أجل كشف الحقائق وعكس الواقع بكل صدق وأمانة[3].

ويشير آخرون أن الشفافية تعني تدعيم أنماط الاتصال بين العاملين في مجالات العمل وصانعي ومتخذي القرار، هذا المفهوم تطور في المفهوم الذي يليه حتى يستطيع أن يأتي بالمعنى الوافي للشفافية[4].

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الشفافية تعني النزاهة في مجال الإدارة المالية والتفاصيل الواضحة لاستخدامات المال وهذا المفهوم يحمل بعض المعاني المطلوبة للشفافية لأنه يذكر النزاهة في استخدام المال والوضوح من حيث التوزيع.

يمكن مفهوم الشفافية في نشر الحقائق وانسياب المعلومات عن طريق صحافة حرة في مجتمع يسمح بحرية التعبير والنشر، وعدم التعتيم على جرائم المفسدين والفاسدين مهما كانت مستوياتهم[5].

---

(1) إبراهيم ميرغني إبراهيم، 1990م، نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع، دار ظفير للطباعة، أبو ظبي، ص ص62.

(2) إبراهيم عمر عبيد الله، 1985م، إستراتيجية التخطيط والتنمية والتخطيط الاقتصادي في السودان، مجلة الفكر الإسلامي، ص ص90.

(3) عبد العزيز جميل مخيمر، 1999م، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، مجموعة ندوات، القاهرة، ص ص105.

(4) منظمة الأغذية العالمية، 1999م، تقرير الأداء السنوي، الأمم المتحدة.

(5) معز دريد، النزاهة وأهمية المساءلة، 2001م، القاهرة، ص ص15.

إن مفهوم الشفافية يتمثل في إنجازات الدولة الاقتصادية وتوفير البيئة الاقتصادية السليمة، والبنية التحتية، التي تتميز بأحدث المواصفات العلمية والاستقرار السياسي والمعلوماتي وتمليك المعلومة الصحيحة لكل فرد من أفراد المجتمع والتشبع بمعاني التسامح والوضوح.

إن الشفافية هي تمكيناً للعدالة ووصولاً للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وإزالة الفقر وتقوية النسيج الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة التدهور الاقتصادي والبيئي.

الشفافية هي الأداة التي تتيح للجماهير القدرة على مساءلة ومحاسبة من يسئ لها ويسلك سلوكاً بعيداً عن الأهداف والأعراف والقوانين المقررة من قبل الشعب، الشفافية تعني إعلان تفاصيل المال والوضوح في إظهار قنوات توزيعه والمساءلة والمحاسبة عند التقصير والتعتيم والتستر على السلبيات.

الشفافية هي العين السحرية لرقابة الشعب على السلوك للحكومة والمنظمات والأحزاب والأفراد والجماعات، وليطلع من خلالها على حسن الأداء وتقييم الخير والشر عند هذا الطرف[1].

الشـــفافية في عمل اختيار الجمعـــية:

تتم عملية اختيار رئيس الجمعية بواسطة اللجنة المركزية التي تتكون من أعضاء الجمعية والمتطوعين، إلى جانب مشاركة مندوب أو أكثر من مفوضية العون الإنساني، وفترة هذه الانتخابات تتم بعد كل عامين، وتنظم الجمعية أعمالها الإدارية وفقاً لقوانين وتشريعات ولوائح مفوضية العون الإنساني لعام 1995م، تستخدم الجمعية هذه القوانين واللوائح في عمل المساءلة والمحاسبة الإدارية عند وقوع الانحرافات والاستخدامات غير النزيهة في مال المانحين، وهناك لجنة استشارية يرجع لها تصحيح الأمور في كل الأحوال المالية والإدارية وهذه اللجنة تتكون من اللجنة المركزية ومن رئيس ومديري الإدارات "قيادات الجمعية"[2].

الشـــفافية وعلاقة الجمعية بالمانحين:

تعتمد الجمعية في الحصول على الدعم من جهات داعمة مختلفة وعندما ترفع نداءها للجهات التي تقدم الدعم، هناك العديد من المانحين سريعي الإجابة لهذه المناشدة، وهم الصليب الأحمر الألماني، الصليب الأحمر الهولندي، الصليب الأحمر السويدي، الصليب الأحمر النرويجي وغيرهم من الجهات الداعمة، وهؤلاء المانحين يتميزون بسخاء الدعم وسرعة الاستجابة ... إلى جانب التبرعات

---

(1) المصدر السابق، ص ص15.

(2) جمعية الهلال الأحمر السوداني، كتيب تعريفي، جمعية الهلال الأحمر السوداني، الخرطوم، ص ص3.

والهبات الشخصية والمنح والمساهمات الخيرية للجمعية أرصدة بعدد من البنوك توضع بها أموال المانحين ويتم السحب منها وفق ما أتفق عليه في المقترح أو النداء الذي يتضمن مقترح مراحل تنفيذ البرنامج.

وما يثبت شفافية الجمعية اتجاه مال المانحين المقدم لدعم البرامج والمشاريع والإغاثة ورفع المعاناة، تطبق بعض معايير قياس الشفافية أن الجمعية تقوم بتطبيق المعيار الأول والذي وضعته مفوضية العون الإنساني، بأن تلتزم به كل المنظمات التطوعية المحلية والأجنبية فالمعيار الأول لقياس الشفافية والذي تطبقه جمعية الهلال الأحمر السوداني هو إتباع القوانين واللوائح والتشريعات، فالجمعية تطبق قوانين ولوائح مفوضية العون الإنساني في تنظيم أعمالها الداخلية منذ تأسيس الجمعية وتم تسجيلها وفق قانون تسجيل واعتماد منظمات العمل الطوعي.

فالجمعية تستخدم تطبيق القوانين واللوائح في عمليتي المساءلة والمحاسبة الإدارية والانحرافات المالية.

فالجمعية في البدء تحاول حلها داخلياً بواسطة الإدارة المسئولة (القيادات من مديري ورؤساء الأقسام) حيث تكون الحلول عن طريق تطبيق لوائح وقوانين مفوضية العون الإنساني (لائحة المحاسبة الداخلية لسنة 1957م المعدلة في 1995م)، وإذا لم تتوفق الجمعية من حل المشكلة تلجأ بها إلى مفوضية العون الإنساني لمحاولة وضع الحلول الجذرية لها بواسطة اللوائح والقوانين والتشريعات.

الشـــفافية وعلاقة الجمعية بالدولـــة:

علاقة الجمعية بالدولة تتمثل أولاً في العلاقة التنظيمية التي تبدأ بتسجيل الجمعية لاعتمادها بصورة رسمية حسب قانون تسجيل المنظمات التطوعية لعام 1995م والمعدل 1995م والتي فيه تلتزم الجمعية بتطبيق أحكام قوانين ولوائح وتشريعات مفوضية العون الإنساني. أن العلاقة بين الجمعية والدولة. أن الجمعية ترفع تقاريرها المالية والإدارية إلى مفوضية العون الإنساني (HAC) فالتقارير تجعل الدولة تعلم بما يجري في الجمعية وتصرفاتها الإدارية والمالية.

وعلاقة الجمعية بالدولة علاقة تعاون متبادل، حيث تقدم جمعية الهلال الأحمر بعض الدورات التدريبية لبعض موظفي الحكومة لتدريبهم على الإسعافات الأولية ويمكن الاستعانة بهم في حالة وقوع كوارث للتكاتف لإنقاذ المنكوبين والمتضررين.

الشفافية وعلاقة الجمعية بمنظمات المجتمع المدني:

العلاقة بين الجمعية ومنظمات المجتمع المدني علاقة تعاون متبادلة وعلاقة تبادل الخبرات، فمنظمات المجتمع المدني بشرائحها العديدة منتشرة في كل العواصم والأقاليم، وأنها سابقة لعمل الخير وتقديم المساعدات والوقوف جنباً إلى جنب جمعية الهلال الأحمر السوداني، في حين تمويل المشاريع والبرامج فإن الجمعية تفصح عن هذا لبعض منظمات المجتمع المدني ويقطف ثماره كل المحتاجين[1].

الشفافية في خطة العمل الطوعي:

أوصت الإستراتيجية بوضع خطة طموحة للعمل الطوعي لتنسيق الجهود وتنسيق السياسات، ووضع قوانين العمل الطوعي، وتحدد من هو المسئول عن متابعة الجهات التي يؤكل إليها التنفيذ، ويكون ذلك من ممثلين للحكومة وممثلين للمنظمات التطوعية، إجراء مسح دقيق للمنظمات التطوعية وتقويم خبراتها التنفيذية، وتصنيفها حسب التخصصات والمجال الجغرافي مع وضع خريطة جغرافية للعمل الطوعي في السودان.

توزيع المنظمات في هذه الخريطة لكي تغطي كل أنحاء الوطن، زيادة عدد المنظمات الفاعلة، وتركيز التعامل مع المنظمات الأجنبية على نظام التوأمة وتشجيعها على التوسع.

في عام 1957م صدر قانون تسجيل الجمعيات الوطنية كضرورة في تلك الفترة لتنظيم حركة المجتمع التطوعية الخيرية والمتنامية بعدم الاستقلال.

في عام 1986م صدر قانون مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير كأول بادرة لتنظيم الإغاثة المقدمة من المنظمات وتقنين دخولها للبلاد.

في عام 1990م تمخضت الاجتماعات التي عقدت بين السودان والمانحين بحضور ممثلين عن المنظمات التطوعية الأجنبية والوطنية عن ميلاد ما يعرف بـــ(الاتفاقية القطرية) التي هدفت إلى تيسير وتسريع إجراءات العمل، كما ألغت التسجيل الذي كان معمولاً به في قانون 1980م.

الشفافية تعني إعلان تفاصيل المال في كل القطاعات العامة والخاصة والعمل التطوعي، لتوفير المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتنموية وهذا هو من المفاهيم الصائبة التي توضح وتجسم معنى الشفافية لأنها سلوك عمل ومنهج حياة لابد من التمسك من أجل مواصلة مسيرة الإصلاح والتنمية[2].

---

(1) جمعية الهلال الأحمر السوداني، المرجع السابق، ص ص39.

(2) الإستراتيجية القومية الشاملة، مصدر سابق، ص ص21.

(ب)مجالات عمل المنظمات التطوعية:

لابد للمنظمات أن تتفاعل مع البيئة حيث المستجدات التي تحدث في البيئة، تنشط وتُفعّل العمل الطوعي، ودرجة التفاعل تحدد نجاح أو فشل المنظمات في خدمة بيئتها، في العقدين الآخرين حدثت مستجدات على البيئة أدت إلى زيادة الاعتماد على المنظمات التطوعية للقيام ببرامج في الإغاثة والتنمية وغيرها من البرامج التي تخدم الإنسان في محنته، رغم ما ذكر أن المنظمات التطوعية لا يتوقع منها أن تكون بديلاً أو تنظيماً موازياً لمؤسسات الدولة في تقديم الخدمات التي هي من صميم واجبات الدولة، إلا أن المنظمات التطوعية عملها انحصر في مجالين **الأول** يقع وسط الجماعات التي تجاوزتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبرى و**الثاني** هو حالة الكارثة أي أعمال الإغاثة العاجلة.

فمجالات عمل المنظمات التطوعية كثيرة يمكن التطرق إلى بعضها:

مجالات التنمية: ففي التنمية الاجتماعية تعمل المنظمات في برامج تطوير القطاعات المميزة (Priority Groups) ويشمل ذلك برنامج تطوير قطاعات النساء والأطفال والمعوقين.

برنامج تطوير المجتمعات التي تهدف إلى زيادة قدرة الأفراد وتشمل هذه البرامج التدريب أثناء الخدمة لرفع الكفاءة المهنية، البرامج الخاصة بتنمية المهارات في مجالات التغذية والبناء، الخياطة، إلى جانب برامج محو الأمية الوظيفي ثم تدريب المدربين.

أما في مجال التنمية الاقتصادية فإن برامج المنظمات تهدف إلى رفع دخول المشاركين، وخلق فرص عمالة لتحقيق الاعتماد على الذات، وتتمثل هذه الأهداف في برامج تنمية المهن اليدوية وتطوير الجمعيات التعاونية، العمل في الإرشاد الزراعي والبرامج الخاصة بتطوير الغابات، وتربية الحيوان، والبساتين واستخدام الموارد المحلية في الصناعات الصغيرة المدرة للدخل، المنظمات التطوعية تقدم الكثير في مجال الصحة (العقل السليم في الجسم السليم) حيث أنها تقدم برامجاً في الصحة الأولية، التغذية، مكافحة الاسهالات عند الأطفال، الأمراض المعدية، صحة الأمومة والطفولة، تحديد النسل (تنظيم الأسرة) إلى جانب برامج صحة البيئة. وتقديم الدعم المادي والمعنوي والنصح والإرشاد (نشر الوعي).

وفي مجال الإغاثة فإن البرامج تتركز في برامج الإنقاذ الصحية وبرامج توزيع الغذاء وتوزيع الكساء والمأوى، وقامت المنظمات برعاية ما يعرف بالمشروع العالمي للإغاثة والتنمية[1].

---

(1) عمر بشير، 1999م، مجالات العمل الطوعي، ورقة عمل، الخرطوم، ص ص23.

تعتبر المنظمات والجمعيات الطوعية بمختلف مستوياتها عالمية كانت أم دولية وطنية حكومية أم شعبية هي الحقول التطبيقية الرئيسية لنظريات العمل الطوعي في عدة مجالات منها:

1. محاربة الفقر.
2. الأوبئة والأمراض.
3. التنمية وإصحاح البيئة.
4. الرعاية والإعاشة والإصلاح.
5. فض النزاعات وبناء السلام.
6. نشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان.
7. محاربة التميز.
8. حماية الطفولة والأمومة ومحاربة العادات الضارة ويمكن القول بصورة عامة أن العمل الطوعي يغطي المجالات الآتية:

أ. مجال التنمية.

ب. مجال الإغاثة.

ج. مجال إعادة التعمير[1].

(1) مصدر سابق، ص ص32.

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية:

مقدمـــة عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية:

يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية في التخلص من معالم التخلف وتحرير قوى الإنتاج وتطوير طرائقه بحيث تحل طرائق إنتاج أحدث وأكثر فعالية محل الطرائق السائدة. وتتعدل أساليب التملك بهدف تحقيق إشباع متزايد لحاجات الأفراد من السلع والخدمات وخاصة فيما يتعلق منها بالنواحي الاجتماعية كالصحة والتعليم.

ولاشك أن تخليص البلاد المتخلفة من معالم التخلف يفترض نجاح اقتصاديات هذه البلدان في مواجهة العقبات التي تتعرض سبيل التنمية الاقتصادية والتصدي لها، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية بما يكفل القضاء عليها.

والتنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن بهذا المعنى تختلف عن مفهوم النمو الاقتصادي الذي يطلق على مجرد الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وعلى ذلك فإن التنمية الاقتصادية إنما تمثل دخول الاقتصاد القومي في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وقيام للدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية اتجاه النمو بأسرع معدل نموها الطبيعي وهي عملية إدارية من جانب المجتمع.

ولما كان جوهر عملية التنمية الاقتصادية ينصب على زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعتمد أساساً على الاستثمار المنتج في موارد المجتمع المادية والبشرية. فإن قياس التنمية يجب أن يكون على أساس المعدل الصافي للاستثمار وليس أساس معدل الزيادة في الدخل القومي. إذ أن الاعتماد على المعدل الأول ينجينا الفروق التي تنجم عن اختلاف نسبة رأس المال إلى الإنتاج (أو نسبة رأس المال إلى الدخل) من دولة إلى أخرى أو فترة زمنية إلى أخرى أو حتى من نشاط معين إلى نشاط آخر في نفس الدولة، فمشروعات التنمية تختلف اختلافاً بيناً من حيث البعد الزمني الذي يفصل بين عملية الاستثمار من جهة وتحقيق العائد من جهة أخرى[1].

(1)ا العشري حسين درويش، 1985م، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ص63-64.

تزايد الاهتمام بمشكلة التخلف الاقتصادي:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية Economic Development مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكاناً بارزاً في الأمور العالمية منذ عام 1945م وكذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت تحظى باهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية.

ماهـــية التنمية الاقتصـــادية:

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض والطبيعة، ومع نمو مهارات الإنسان أو قدراته تعرف على أساليب وفنون وإنتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على إنتاج أكبر من الأرض بمجهود أقل نسبياً عن ذي قبل.

ولقد تمخض عن زيادة السكان فضلاً عن تقسيم المجتمع إلى جماعات وأمم تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد أو جماعة من الأفراد بحيث أصبح من الضروري أن تستخدم هذه الموارد بأساليب أفضل أي أكثر كفاءة، وقد تطلب ذلك تكوين رأس المال والذي تمخض بدوره عن زيادة إنتاجية العمل.

ونقول من هذا المنطلق أن التنمية الاقتصادية هي تَقَدُّم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصادياً Economically Advanced or Development Countries هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، بينما تلك التي حققت تقدماً غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصادياً Economically Backward or Underdeveloped Countries.

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي Real National In Come أو الإنتاج القومي الحقيقي، وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول

على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر Real of Urbanization في المجتمع وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام، ولاشك في أنه يوجد بون شاسع فيما بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول المتخلفة اقتصادياً فيما يتعلق بهذه المسائل[1].

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية:

فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغييرات في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[2].

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و"روستو" W.Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة ويتفق معه "بولدوين Boldwin" في ذلك.

أن التنمية هي الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادر على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنوياً.

أو هي الحالة التي يكون فيها معدل الدخل الفردي منخفضاً مقارنة بالمستوى المتحقق في البلدان المتقدمة لذلك عُرِّفت التنمية بأنها الزيادة الحقيقية في معدل الدخل الفردي عبر الزمن.

---

(1)ا محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، 2003م، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص20-21.

(2)ا إيمان عطية ناصف، 2000م، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، ص ص55-56.

التعريف الحـــديث للتنمية:

التنمية تشير إلى التغييرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي العالمي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية متمثلة بتوسع قدرة البناء الاجتماعي الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدرته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية، فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة.

ومن هنا فإن مفهوم التنمية يشمل ثلاثة عناصر أساسية[1]:

شكل (1) يبين مفهوم التنمية

مقارنة بين التخلف والتقدم الاقتصادي:

لاشك أن الخطوة الأولى في دراسة وتحليل عمليات الإنماء في الدول النامية تمثل في الحصول على صورة اقتصادية عامة لهذه الدول، وتتمخض مثل هذه الصورة ليس فقط على تبيان طبيعة مشاكل الإنماء في الدول النامية بل تقترح أيضاً نواحي التغييرات الاقتصادية التي يتطلبها إنجاح عمليات

(1)ا جمال داؤد سليمان الدليمي، 2015م، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، سلطنة عمان، ص ص12-13.

الإنماء فيها، وإحدى الطرق المفيدة لرسم هذه الصورة أن تكون على شكل عقد مقارنة بين الأوضاع الاقتصادية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، وهو الأسلوب الذي سوف نتبعه هنا.

وسوف تنصب هذه المقارنة على التعرف على أوجه الاختلاف بين هاتين المجموعتين من الدول بصفة عامة فيما يتعلق بمستويات الدخول ومعدلات النمو السائدة في كل منهما، وبهياكل الإنتاج القائمة وبالاختلافات الكمية والنوعية، في مجال عوامل الإنتاج[1].

أهــمية التنمية الاقتصادية:

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين وأن النمو يتمثل في حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه التغيرات ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.

أما التنمية Development فعبارة عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو والتنمية.

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يُمكِّن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" (S W. Rostow) [2].

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص ص23.

(2) مالكوم جويلز وآخرون، 1995م، ترجمة وتعريب د.طه عبد الله منصور، اقتصاديات التنمية، المملكة العربية السودية، دار المريخ، ص ص32

تدخل أهمية التنمية الاقتصادية ودورها المرموق في بناء المجتمع المثالي في عداد محكمات الكتاب والسنة، أن تفحص النصوص الإسلامية في هذا المضمار يكشف عن أن هذا الدين فاق الاتجاهات والمدارس الأخرى في العناية بكل ما يتصل بهذا الموضوع من قضايا وبحوث.

فالإسلام ينظر إلى التنمية الاقتصادية للمجتمع بوصفها ثمرة المشروع الإسلامي في تنفيذ الأحكام الإلهية وتطبيق تعاليم السماء، كما يؤمن بأن المجتمع الإنساني سيشهد ازدهاراً اقتصادياً يفوق تصوره حين تؤتي الفرصة لتطبيق دين الله في الأرض على النحو الصحيح.

يتعامل الإسلام مع ظاهرة ثراء المجتمع على أنها من النعم الإلهية للإنسان ويحث الناس على تقدير هذه النعمة ويدعوهم إلى استثمار الثروة في المسار الذي يؤدي إلى تكاملهم.

الثروة من منظور الإسلام خير معين على التقوى وبناء النفس تظهر المروءة وتستر النقائض والعيوب وتعمد إلى سكون النفس واستقرارها.

في هذا المسار يحث القرآن الكريم الناس إلى أعمار الأرض عبر عملهم وجهدهم المثابر ويدعوهم إلى توظيف مواهبها وبركاتها لما ينفع حياتهم الأبدية، لقد كان الأئمة وقادة الإسلام الكبار رائدة في مضمار التنمية الاقتصادية تراهم وهم يشحذون الهمم في العمل جداً ومثابرة يتضرعون إلى ربهم أن ينجيهم من الفاقة، وينأى بهم عن العوز الاقتصادي[1].

أهداف ومعوقات ومقومات التنمية الاقتصادية:

(أ) مقومات التنمية الاقتصادية "الاهداف":

أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد لما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية يمكن أن نخلص منها إلى أن التنمية تستطيع:

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
2. توفير فرص عمل للمواطنين.
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
5. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
6. تسديد ديون الدولة.
7. تحقيق الأمن القومي.

---

(1)ا محمد الرشهدي، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، موقع معلوماتي، الانترنت، 2009/7/17م، الساعة 1:55 ظهراً.

كما أن للتنمية الاقتصادية متطلبات حتى تستطيع تحقيق أهدافها ومن هذه المتطلبات:

1. التخطيط وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة.
2. توافر التكنولوجيا الملائمة.
3. توافر الموارد البشرية المتخصصة.
4. توافر السياسات الاقتصادية الملائمة.
5. توافر الأمن والاستقرار[1].

(ب) معوقات التنمية الاقتصادية Development to Obstacles:

يرى بعض الاقتصاديين بأن الفقر يُعد النتيجة الأساسية للقوى الاقتصادية في الدول النامية، وأن أكثر عقبتين اقتصاديتين شائعتين للتنمية هما دائرة الفقر المفرغة The Vicious Circle of Poverty وضيق حجم السوق في الدول النامية The Limited Extent of the Market.

1.دائرة الفقر المفرغة The Vicious Circle of Poverty:

تعد دائرة الفقر المفرغة إحدى (الحلقات المفرغة) العديدة في العالم الأقل تقدماً، والفكرة وراء ذلك إنه يمكن للأغنياء من الناس أن يدخروا ويستثمروا بسهولة أكثر من قيام الفقراء بمثل ذلك وبالقياس على ذلك فإن الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة أن تدخر وتستثمر بالقدر الكافي الذي يمكنها من اجتياز الفقر.

ولما كان الاستثمار يعد حاسماً بالنسبة للتنمية، فإنه بناء على ذلك تظل الدول الفقيرة على حالها، ومن أجل كسر هذه الحلقة فإنه يجب أن نكشف الطريقة التي يمكن بها الحصول على مدخرات أكثر من الناس الفقراء جداً (حيث تكون الحكومات فقيرة، وقطاع الأعمال صغير الحجم) أو أن يتم تدبير التمويل اللازم للتنمية من خارج الدولة الفقيرة، على أن دائرة الفقر المفرغة لا تثير الدهشة، وأنها تبرر لماذا تصبح المعونات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة شيئاً أساسياً وذلك إذا رغبت الدول الفقيرة في تحقيق تقدم ملموس إذا كانت الدول النامية فقيرة إلى حد كبير لدرجة لا تمكنها من تدبير مدخرات ذاتية، فإنه يجب على الدول الغنية أن تقوم بعمل شيء في هذا الصدد وبالرغم من بديهية دائرة الفقر إلا أنها تعد تفسيراً جزئياً لأسباب انخفاض مستوى المدخرات في الدول النامية ويدعم ذلك الحقيقة القائلة بأن مستوى دخل الفرد في دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، كان عند بداية النمو الاقتصادي الحديث أعلى من مستوى دخل الفرد الحالي في كثير من الدول الفقيرة في

(1)ا منذر عصام عمر، 2011م، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ص ص42-43.

أفريقيا وآسيا، وأن بعضاً من تلك الدول الفقيرة مثل (هايتي) Haiti وعدداً من دول أفريقيا جنوبي الصحراء تبلغ فيها معدلات الاستثمار أقل من 10% من الناتج القومي. إلا أنه في حقيقة الأمر قد عملت بعض من الدول الأكثر فقراً Poorest Nations في العالم على تحقيق معدلات عالية من الادخار والاستثمار، كما أن اليابان على سبيل المثال عندما بدأت التنمية في نهاية القرن التاسع عشر. كان متوسط نصيب الفرد من الدخل بها يربو قليلاً عن نظيره في الهند في الوقت الراهن.

وقد استخدمت الصين الشعبية وسائل عديدة من أجل زيادة معدلات الادخار والاستثمار في الخمسينات ليصل إلى 20% من متوسط نصيب الفرد الصيني من الدخل في ذلك الوقت كان يبلغ حوالي (110) دولار أمريكي (لاستخدام مستوى الأسعار الأمريكية في عام 1975م) وحتى الهند فقد حققت الآن معدلاً من الاستثمار يقدر بحوالي 17% وهو المعدل الذي يتم تحقيقه الآن في الولايات المتحدة جزءاً من السبب الذي يجعل البديهات مضللة هو أنه بينما تكون أغلبية السكان في الدول الفقيرة يعيشون حياة الفقر فإننا نجد في الدول الأكثر فقراً نفسها أقليات تعيش حياة الغنى الصارخ.

2.ضيق حجم السوق The limited Extent of The Market:

أن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي Economic Under Development تستند أساس على الفكرة القائلة بأن وفورات الحجم في الصيانة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية، فإذا توجب على المشروعات الصناعية أن تكون كبيرة من أجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب أن يكون كبيراً إلا أن هناك رأياً يعزي صغر حجم السوق في الدول النامية إلى انخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول. إلا أن هناك عديداً من العيوب في هذه الحجة أصلاً، إذ توجد وفورات الحجم الكبير في بعض القطاعات الصناعية مثل الصلب والأسمدة الكيميائية ولكن من الممكن غالباً أن يتم الإنتاج بكفاءة في إطار مشروعات صغيرة نسبياً في قطاعات مثل الآلات أو المنسوجات، بينما نجد أن نصيب الفرد من الدخل في الدول النامية (LDCs) منخفض إلا أن هذه الدول يقطنها عدد ضخم من السكان بحيث يكون مجموع دخلهم وبالتالي يكون مجموع الطلب على السلع كبيراً أيضاً.

الجدول أدناه رقم (3-2-1) يوضح بيانات الدول النامية موزعة وفقاً لعدد السكان في فئات إلى: دول يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة أو بين 30 إلى 100 مليون نسمة وأقل من 30 مليوناً، وعلى الرغم من أن عدد الدول في الفئة اقل من 30 مليوناً كبير، إلا أن إجمالي عدد السكان في تلك الدول مجتمعة معاً تبلغ 16% فقط من مجموع عدد السكان في العالم النامي.

الجدول (3-2-1) سكان الدول النامية حسب حجم الدولة

حجم الدولة	عدد الدول	مجموع السكان
أعلى من 100 مليون نسمة	4	1.851.573.000
30 – 100 مليون نسمة	13	667.031.000
5 – 30 مليون نسمة	41	458.118.000
1 – 5 مليون نسمة	34	92.601.000

المصدر: World Bank Atlas (Washington D.C. 1980, P8)

وحتى إذا عاش معظم الناس في العالم النامي في دول كبيرة الحجم نسبياً فإن عدم اتساع حجم السوق في هذه الدول يظل أحد الأمور المهمة التي يمكن ملاحظتها، وذلك نظراً لتخلف نظم التجارة والنقل التي تعتبر إحدى الخصائص لمعظم الدول النامية، وإن السوق في هذه الدول ليس سوقاً متكاملاً Integrated ولكنه عبارة عن تجمعات كثيرة من الأسواق الصغيرة المفتتة Fragmented، وذلك فإن حجم مصانع الأسمنت في الدول الأقل تقدماً قد يكون صغيراً، وذلك لأن تكاليف نقل الأسمنت لمسافات طويلة عبر الطرق غير الممهدة أو التي لم يتم تعبيدها بعد تكون عالية، إلا أن هذه الحقيقة لا تجعل من حجة صغر السوق التي ذكرناها سبباً من أسباب التخلف، وأنه يجب أن يكون هناك حرية في إمكانية تصدير الإنتاج الفائض.

أن ضيق حجم السوق يعتبر مشكلة في بعض الصناعات في بعض الدول. ولكنه نادراً أن يكون سبباً يحول دون تحقيق التقدم في الدول ككل.

أن وجود التجارة الخارجية قد أضعف الاعتقاد الشائع الذي يقوم على أن الدولة يجب أن تكون غنية في مواردها الطبيعية حتى يمكن أن تنجح في تحقيق التنمية الاقتصادية، فطالما تمكنت الدولة من أن تبيع ما تنتجه في الخارج، فإنها تستطيع أن تشتري ما تحتاجه من موارد طبيعية من حصيلة العملية الأجنبية الناتجة وهذا ما فعلته اليابان عبر قرن من الزمان.

وبينما نجد أن هناك أسباباً اقتصادية لانتشار الفقر في أجزاء كبيرة في العالم، إلا أن التفسير الاقتصادي وحدة كما يبدو لا يعد كافياً لتفسير الأسباب التي جعلت كثيراً من دول العالم فقيرة، ويشعر الاقتصاديون بحرج عندما يتركون التحليل الاقتصادي لأن أدوات التحليل الاقتصادي تعد مجرد عامل مساعد ومحدود إذا أستعمل خارج النطاق الذي وضع من أجله ولكنه إذا ما أريد التفهم الجاد للفقر في

الدول توجب علينا التعرض للعلاقة بين التنمية الاقتصادية من ناحية والنظام السياسي والقيم الاجتماعية من ناحية أخرى[1].

أن التنمية الاقتصادية لا تسير على الدوام وفق ما يرسم لها فقد تواجه الكثير من المجتمعات والدول عديداً من العوائق المختلفة التي تحد من تقدمها، ومن هنا فإن الخطط الناجحة هي التي تأخذ بعين الاعتبار هذه العوائق وتلجأ إلى الوسائل الناجحة للتغلب عليها وتختلف هذه المعيقات باختلاف المجتمع وظروفه وفيما يلي بيان لبعض أبرز العوائق وأشهرها.

1.زيادة عدد السكان:

إن الزيادة العشوائية في عدد السكان والناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح تعتبر من أشد المعيقات فتكاً بأي خطة اقتصادية تنموية طموحة، فالعدد الكبير من السكان يشكل ضعفاً كبيراً على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسئولين وصناع القرارات، خاصة الاقتصادية منها، تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضاً تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات وغيرها.

2.انخفاض مستوى العامل البشري:

يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح خطة أي خطة اقتصادية وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها ومن هنا نبتغي إيلاء العناية الكاملة للمدراء والجامعات والمعاهد والكليات وغيرها كما ينبقي أيضاً توفير تدريب يلاءم لخريجيها إلى جانب بيئات عمل محترمة من لا تستقطب من دول أخرى توفر لها مثل هذه المقومات.

3.عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار:

إن تشجيع الاستثمار والعناية للبنية التحتية له يعتبر من أهم الوسائل التي تحقق التنمية الاقتصادية وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين إلى جانب قدرة الاستثمار على استقلال الموارد المتاحة للإنتاج وتحقيق الأرباح التي تساهم في دعم الاقتصاد.

4.عدم وجود شبكة مواصلات متطورة:

تعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً.

---

(1)ا مالكوم جبلز وآخرون، 1415هـ، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية، ص ص51-56.

5.عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة:

تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء أعمالها[1].

(ج)مقومات التنمية الاقتصادية:

تلجأ العديد من الدول إلى تغيير اقتصادها واعتماد تكنولوجيات جديدة بالإضافة إلى تحسينه نوعياً وكمياً، وذلك بهدف تحسين مستويات المعيشة حيث تحول البلاد اقتصادها القائم على دخل منخفض كالزراعة إلى اقتصاد قائم على الصناعة الحديثة، وتطور الاقتصادات البدائية الفقيرة إلى اقتصادات متطورة ومزدهرة هو ما يعرف بنظرية التنمية الاقتصـــادية يقاس النشـــاط الاقتصادي للبلدان من خـــلال إجمالي الناتج المحـــلي (Gross Domestic Product "GDP") ويحسب إجمالي الناتج المحلي لكل بلد خلال فترة زمنية معينة. فجميع المنتجات والسلع المنتجة داخل البلد تحسب قيمتها السوقية، بالإضافة إلى الاستهلاك والاستثمار العام والخاص، والصادرات والواردات وتقاس قيمة السلع والخدمات حسب دخل الفرد في البلد، وعند ارتفاع دخل الفرد تحدث التنمية الاقتصادية لذلك تصنف الدول النامية وفقاً لدخل الفرد فيها.

ويوجد عدة مقومات للتنمية الاقتصادية منها:

1.الموارد البشرية: تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب نتاجاً عالي الجودة ويتحقق ذلك عن طريق القوى العاملة المدربة والمؤهل، حيث يجب تعليم وتدريب الأفراد، لأن نقص العمالة المدربة تزيد معدلات البطالة وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي.

والتعليم قد يؤثر على القدرة في اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية، والتكيف مع التغييرات الاقتصادية، وبالتالي السلوك الاقتصادي للبلدان. أما معدل إدخال القوى العاملة المدربة إلى سوق العمل فيجب أن يكون ثابتاً مع الإنتاج الوطني للبلدان، حيث أنه إذا كان هذا المعدل أسرع من النمو الاقتصادي فستعجز البلدان عن توفير فرص عمل لهذه القوى العاملة وستزداد البطالة.

2.زيادة نفقات البنية التحتية: تزداد كفاءة الإنتاج الاقتصادي عن طريق زيادة نسبة النفقات على الآلات والمعدات الحديثة في المصانع وصيانتها وكذلك على تحسين البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ وأنظمة الصرف الصحي وأيضاً زيادة أعداد العمال حيث يصبح العمل أكثر إنتاجية ويزداد النمو الاقتصادي.

---

(1) https://mawdoo3.com

3.الموارد الطبيعية: يعتمد استغلال الموارد الطبيعية كالنفط والرواسب المعدنية على مهارات القوى العاملة بالإضافة إلى نوع التكنولوجيا المستخدمة وتوفر رأس المال، حيث يتأثر النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة، كما أن زيادة إجمالي الناتج المحلي يرتبط بالتوسع في الإنتاج الزراعي ويمكن للبلدان التي لا تمتلك وفرة بالأراضي الزراعية وضع سياسات لتشجيع الإنتاج الزراعي وذلك بوجود مرافق مياه كافية واستغلال نفس قطعة الأرض لإنتاج أكثر من محصول بالإضافة إلى تقديم التسهيلات والتحسينات وغيرها، كما فعلت تايوان وكوريا الجنوبية.

تستطيع الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية تحقيق النمو الاقتصادي وذك من خلال التوسع في الصادرات وذلك بتحويل الصناعات المحلية غير الفعالة إلى صادرات وحققت ذلك العديد من الدول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ والبرازيل والأرجنتين وتركيا والتي أنشأت شركات استثمار وطنية مبنية على السلع المصنعة بعمالة كثيفة.

4.التكنولوجيا: تصبح البلدان أكثر نمواً باستخدام العدد من العمالة، مع تقنيات تكنولوجيا أكثر تطوراً فذلك يعمل على تخفيض التكلفة وزيادة الإنتاجية.

5.دور الحكومات: القرارات الحكومية لها دور مهم في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:

أ. **تحديد نقاط القوة الإقليمية:** تعتمد نقاط القوى الإقليمية على الأنماط التاريخية التي أدت إلى النمو الاقتصادي أو رعاية الكفاءات في الجامعات الرائدة وغيرها من المؤسسات أو هجرة الكفاءات إلى مناطق معينة.

ب. **إنشاء شراكات جديدة:** قد يتجمع مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات عن طريق ترتيبات معينة لإنشاء الشراكات حيث تزداد قيمة هذه الشراكات بالأموال المضافة كما أنها من التقاليد المهمة حيث تساعد على إنشاء العديد من العلاقات المتغيرة.

ج. **إشراك قادة القطاع الخاص:** تنقل البحوث إلى السوق وتزداد المبادرات الموجهة للسوق بإشراك القطاع الخاص وذلك لأنها تمنح القوة والمتانة بجهود الدول.

د. **الإصرار على الجودة:** اختيار الاستثمارات مع المقاييس العالمية، ومعايير الأداء العالي تقوم عليها المنافسة العالمية وبالتالي التنمية الاقتصادية.

ه. **إعلام أصحاب المصلحة العامة:** تحسين نوعية المياه يتم بالبحوث المبنية على الفضول وكذلك بمساعدة الناس في فهم دور التكنولوجيا والعلوم في عملية التمثيل الغذائي.

و. **تحفيز الاقتصاد مع رفع القيود:** يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالقيود التي تفرضها الحكومات على الشركات والتي تبطئ الإنتاج والتوظيف. لذلك يجب تخفيض القواعد واللوائح المفروضة على الصناعة والأعمال والتجارة.

ز. **التخفيضات والحسومات الضريبية:** يزداد النمو الاقتصادي بزيادة رأس المال حيث يعمل تخفيض الضرائب على إعادة الأموال للمستهلكين مما يعني زيادة إيرادات الشركات وزيادة الأرباح[1].

(1) https://mawdoo3.com

الفصل الثالث

تجربة المنظمات الطوعية في افريقيا

المبحث الاول: دور المنظمات الطوعية في التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: دور المنظمات الطوعية في دول العالم.

المبحث الثالث: دور المنظمات الطوعية في الصومال.

المبحـــث الأول

دور المنظمات الطوعـــية في التنمية الاقتصادية:

المنظمات الطوعية تنتشر في النظم الديمقراطية وتشجع الحكومات على عملها والقيام بنشاطها، فهي تقوم بمجالات مكملة بمجهودات الحكومة على مستوى (المحافظة أو الولايات) وعلى مستوى المدينة أو القرية والمنظمات الطوعية تنظمها مجموعات أهلية مستقلة عن الحكومة بغرض مساعدة الآخرين[1].

تلعب المنظمات الطوعية دوراً مهماً في تكوين المواطن من خلال زرع روح المواطنة والمبادرة والتطوع وحثه على المساهمة في الحياة العامة وبناء الديمقراطية وتحقيق التنمية.

يستفيد الأعضاء المنخرطون في المنظمات من التكوين في مجال التسيير الإداري والتدبير المالي كما تفتح مجالات التعبير عن الرأي والدفاع عن المواقف والاندماج في الحياة العامة[2].

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي سلسلة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي كان من أبرزها تطور قطاع الأعمال الخيرية والتطوعية بمؤسساته ومنظماته الغير حكومية والتي حلت محل الحكومة المركزية في تقديم الكثير من الخدمات والمنافع العامة، وأتسع نشاط عدد كبير منها عبر الحدود يشمل العالم أجمع من خلال برامج ومشاريع ذات مضامين ليبرالية وقيم رأسمالية هي ذات القيم التي يجري تسويقها عبر العالم في إطار عملية العولمة.

لذلك لا يمكن فصل ظاهرة العولمة عن انتشار وتوسع المنظمات الطوعية وزيادة النشاط التطوعي والخيري عبر الحدود.

حيث أصبحت هذه المنظمات قوة فعالة على المستوى الدولي حيث عادلت مواردها وخيراتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية. وأتسع مجال نشاطها وأعمالها فهي تنتج الأفكار الجديدة وتقدم الخدمات وتدافع وتحتج وتحرك الرأي العام، وتقوم بعمل تحليلات قانونية وعلمية وفنية وأحياناً تحليل السياسات، وتشكل وتطبق وتراقب وتنفذ الالتزامات الوطنية، والدولية، وتغيير من المؤسسات والمعايير المجتمعية السائدة.

---

(1) walther muller – Jentsch: 2008 Der verein – ein blinder fleck der origination ssoziologie. In Berliner Journal fur soziologie J.g–18 H.3 S 48 of .

(2) Conservative and unionist central office v Burrell –1982– (In spector of taxes) wl R 522

وتعدى تأثيرها الحكومات الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات فالأمم المتحدة تقر وتؤكد دور المنظمات غير الحكومية في الشؤون العالمية[1].

ولقد استغلت المنظمات الغير ربحية الدولية انحصار سلطة الدولة وعجز الحكومات على احتواء أثر التغيرات العالمية على الأفراد وحاجات الناس المتزايدة حيث ازداد الدعم الدولي للمشاريع الموجهة للفئات متدنية الدخل والفقراء عبر المنظمات الغير حكومية، على اعتبار أن هذه المنظمات أدوات قادرة على التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي باشرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من دول العالم الثالث، هذه السياسات التي كانت وطئتها شديدة، أثرت على الفئات الفقيرة[2].

ومن خلال ضغوط مارستها هذه المنظمات، دفعت البنك الدولي عام 1994م إلى إعادة النظر في أهدافه وطرق عمله حيث أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير حكومية مثل Oxfam الدولية إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة الديون، فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك الدولي تتضمن بنود وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية وأصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءاً أساسياً من عمل البنك الدولي وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته[3].

خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية العالمية أربع مرات، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة نشر في سنة 1995م بشأن إدارة الحكم عالمياً إلى أن هناك ما يقارب 29000 منظمة دولية غير حكومية، أما المحلية من إعدادها بسرعة أكبر[4].

لقد نمت المنظمات الغير حكومية في العقد المنصرم وازداد عددها وتنوعت فئاتها ومستويات عملها وازداد تشابكاً واتصالاً عبر الحدود الدولية ابتداءً من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة، ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط كمنظمة العفو الدولية إلى منظمات عالمية أكبر مثل السلام الأخضر التي تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي 400 مليون دولار[5].

---

(1) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، 2002م، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ص ص75.

(2) مها شفيع أديب العرابي، المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص ص14-17.

(3) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص67.

(4) علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص ص286.

(5ا نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص75.

نظراً لهذا النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية أصبحت الحكومات تعتمد عليها خاصة في الأنشطة التي كانت من اختصاص الحكومات، ذلك أن هذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية.

وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الحكومات والمنظمات التطوعية، تزداد قدرتها على العطاء وتقديم المنافع، وذلك من خلال ما تتلقاه هذه الأخيرة من أموال مصدرها الحكومة، وهذا ما يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة والتي تصبح في الغالب علاقة تبعية، نظراً لأن المنظمات غير الحكومية ومن أجل استمرار الدعم الحكومي قد تكيف مصالحها وفقاً لما تراها الجهة الحكومية الممولة.

بل أن هناك من يرى أن مكمن الخطر في هذا النوع من العلاقة بين الحكومة والمنظمات الغير حكومية يتمثل في أن هذه المنظمات يأتي يوم تصبح فيه جزء من الآلة السياسية همها ليس الدفاع عن حقوق المستضعفين أو العمل التنموي الخيري وإغاثة المنكوبين.

ولكن دعم السلطة الحاكمة وموالاتها، بل المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم إلى معسكرات سياسية وجماعات ضغط متنافسة، كل منها يناور من أجل الحصول على المزيد من المنافع، والأسواء من ذلك أن تصبح هذه المنظمات بمثابة دمي في أيدي الدول والمؤسسات المانحة لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.

كما أنه في أحيان كثيرة خاصة في البلدان النامية، تجد هذه المنظمات صعوبة في التعامل مع الحكومات، التي ترى فيها منافساً ومزاحماً في سلطتها وسيادتها، وخفاً من القمع الحكومي تتحاشى بعض هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة، فمن أجل تحقيق حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية تلجأ هذه المنظمات إلى تأييد المواقف الحكومية بشأن قضايا عالمية معينة خاصة بشأن التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان والبيئة، حيث يشارك العديد من هذه المنظمات كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية لصياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف[1].

(1)ا المرجع السابق، ص ص71.

المبحـــث الثاني

دور المنظمات الطوعية في دول العالم:

هناك عدة دوافع أدت إلى تدفق المنظمات التطوعية إلى العالم الثالث منها:

أولاً: الدافـــع الإنســـاني:

بدأت فكرة المنظمات الطوعية أول ما بدأت في القرن التاسع عشر في أوربا حيث ظهرت لتطوير العلوم وبعضها لتقديم الخدمات الاجتماعية في أوربا وفي هذا المجال قدمت الدعم المادي من الغذاء والكساء وفرص العمل، وقد بدأ نشاطها محلياً ثم لبثت أن نقلت نشاطها إلى خارج أوربا حيث تقود النشاط الحكومي غير الرسمي والعمل الطوعي محلياً.

فتعمل المنظمات غير الحكومية في دول العالم الثالث على تقديم المساعدات في مجال الإغاثة للذين واجهوا ويواجهون كوارث طبيعية ومن ثم مساعدة هذه المجتمعات في النهوض بمسئولياتها وذلك بالقيام بمشروعات إعادة التعمير وقد تنفذ مشروعاتها بنفسها أو بالتعامل مع المنظمات المحلية، وعليه تكون الغاية لتلك المنظمات المساعدة في القضاء على الفقر والحاجة في العالم، وذلك يدخلون شركاء مع المنظمات المحلية والسلطات القومية في البلاد التي يعملون فيها، وهذه المنظمات غير سياسية ولا ترغب أن تكون أدوات تنفيذ للسياسات الحكومية كما أنها تريد أن تكون مستقلة تماماً عن الموارد الحكومية حتى لا تتعرض لأي ضغوط سياسية بالرغم من النظرة الإنسانية الدافعة لهذا العمل الخيري إلا أن بعض الإغاثة صارت لها مصالح وأهداف سياسية واقتصادية وأمنية.

وهناك جهات تجارية وموظفين وخبراء وفنيين ومؤسسات لا دور لها إلا في ظروف القضايا الإنسانية وإنه أحياناً أخرى تجذب النظرة السياسية والأمنية والإنسانية وتحت مظلة الإنسانية يتحقق الكثير من مصالح الدول المانحة والتي تقف وراء هذا العمل.

كما أن العمل الطوعي أيضاً في تطور مستمر ومواكبة لما يجري في العالم من مستجدات وتغييرات سياسية وأمنية في النظام العالمي الجديد له وإفرازاته الأمنية على العمل الطوعي وعليه فقد تجاوز الظروف الإنسانية للعمل الطوعي[1].

---

(1)ا المزمل أبو بكر محمد حاج، 2010م، دور العوامل الخارجية في النزاعات المسلحة بجنوب السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، مصدر دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، ص ص132-133.

ثانياً: الدافـــع الاجتماعي:

إن التركيز على المنظمات غير الحكومية يأتي من اعتبارها أشكالاً لها مكانها في الواقع الاجتماعي ولصيقة بتقاليد المجتمعات المحلية وثقافتها وهي بذلك تقدم نموذجاً آخر "حيادياً" في الظاهر يتخطى أزمة الشرعية تتخبط فيها الحكومات والدول[1].

إن الاهتمام بالمرأة وبوصفها عنصراً فاعلاً في عجلة التنمية الشاملة وتحسين نوعية الحياة بدأ من التسعينات بالمؤتمر الأول العالمي للمرأة بالمكسيك عام 1975م ومن ذلك الحين اهتمت الأمم المتحدة بالاشتراك مع الدول النامية والأقل نمواً بترقية المرأة حيث وضعت استراتيجيات وسياسات خاصة لهذا الموضوع أسس وحدات وفي بعض الدول وزارات خاصة بالمرأة تقوم بتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بالمرأة وتعزيز دورها (العام والخاص) القيام بغرس الحرية والثقة في وسط المجتمع عامة والنساء خاصة. واستمرت هذه الجهود والنشاطات الخاصة برفع وتربية المستوى العلمي والإداري والاقتصادي والفني والسياسي للمرأة في العالم على المستوى (الريفي والحضري) ولجميع الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة والغنية كل هذه النشاطات والمشاريع لها سماتها وأهدافها واحتياجاتها التي يمكن عن طريقها تحقيق النجاح المنشود وإعلان فيتنام 1993م نص على المساواة والتسامح وحقوق الإنسان والمرأة.

فمثلاً المشاريع الريفية الخاصة بالتنمية والمشاريع الزراعية تعمل على منح المرأة الوسائل التدريبية والعملية والآلات والبذور والأسمدة وما شابه، وذلك ليتمكن من تحقيق موارد زراعية كافية تستفيد منه الأسر لرفع المستوى المعيشي والغذائي[2].

ثالثاً: الدافـــع التوعوي والتدريبي:

فيصل دور المنظمات التطوعية كذلك إلى القيام بالتوعية بانتهاك حقوق الطفل الذي يفترض القيام به من أجل التوعية بمخاطر الحروب والحيلولة دون نشوبها هو احترام الطفل والالتزام بتحقيق رفاهم الضرورتان لازمتان لتقدم الإنسان والسياسة.

---

(1)ا إبراهيم عبدي محمد، 2004م، دور المنظمات الطوعية في مجابهة الكوارث (دراسة حالة – إقليم أوغادين من 1991–2002م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، ص ص38.

(2)ا عمر محمد الحسن جبريل، 2007م، العنف ضد المرأة بالتركيز على التحرش الجنسي للمرأة من وجهة نظر اللاجئين، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، ص ص24.

تقوم المنظمات بتوعية مخاطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإعداد تقارير دورية منتظمة عن جرائم الحروب ضد النساء والأطفال وإجراء مراقبة دقيقة[1]، كما تقدم المنظمات التطوعية التثقيف الصحي للمياه النقية وإصحاح البيئة ورعاية الأطفال وعلاج المرضى المنتشرة وكذلك رعاية الأمهات والعجزة وتوفير الأدوية الأساسية وهناك بعض المنظمات تقدم النواحي الإنسانية فيما يخص تلوث المياه بمناطق النازحين وبعض المناطق الفقيرة في بعض الدول الأفريقية وبعض المنظمات تعمل على تنقية المياه في مناطق الكوارث والنزوح واللجوء وتقدمها مياه صالحة للشرب لهؤلاء المنكوبين، كما تقوم المنظمات بحفر الآبار وتركيب مضخات مياه بالدول الأفريقية والاهتمام بنظافة البيئة ومنع التلوث وإنشاء معامل لفحص المياه ومحاربة الأمراض المستوطنة واستخدام حبوب تنقية المياه وتقوم بعض المنظمات بالدخول للدول الأفريقية بقصد تقديم العون الطوعي والإنساني لأهل الكوارث[2]. وكل قطر أفريقي أصابته كارثة أو مجاعة تجد المنظمات التطوعية نفسها أنهم تقدم هذه الإغاثة للنازحين داخل القطر نزحوا من منطقة لأخرى أو لاجئين أتوا من دولة أخرى أصابتها هذه الكارثة أو هذه المجاعة أو باحثين عن حق اللجوء أو عائدين لبلادهم، ودخول المنظمات للدول الأفريقية يرجع أيضاً للحروب الطاحنة التي تؤثر على هذه الدول وتجعل المنظمات تأوي إليهم لتقديم المساعدات مثلاً فالحرب في جنوب السودان وفي اريتريا وأثيوبيا ووسط أفريقيا وغربها وجنوبها وفي القرن الأفريقي كالصومال، وهذه الحروب تفرز اللجوء إلى الدول المختلفة خاصة الدول الغربية وقد أزعجتها هذه الهجرات من اللاجئين.

رابعاً: الدافــع الإغاثي والتنموي:

تقدم المنظمات التطوعية المعونات للاجئين في دول العالم الثالث الذين تعرضوا إلى الاضطهاد السياسي في دولتهم الأصلية بسبب العنصر أو الرأي السياسي أو انتمائهم إلى طائفة اجتماعية معينة (عرقية، لغوية، دينية، جنسية، مهنية، أو طبيعية) أو التنكر لحقوقهم وحرياتهم الأساسية[3].

والمنظمات الطوعية التي تعمل في أفريقيا أيضاً لها الدور الأكبر في تخفيف الآثار النفسية والاجتماعية للمنكوبين من أنواع النكبات المختلفة من نزوح الحروب والنزاعات القبلية، فالخدمات

---

(1)ا صفاء عبد العزيز عبد الله، 2005م، دور المنظمات التطوعية في التوعية، بانتهاك حقوق الطفل في ظروف النزاع (بالتطبيق على الحرب الأهلية بجنوب السودان من العام 1983م–2003م)، بحث دبلوم على جامعة أفريقيا العالمية، ص ص47.

(2)ا إبراهيم الزومة، 2005م، تقديم العون الإنساني في أفريقيا، مجلة دراسات أفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية يصدرها المركز القومي للبحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ص ص149–150.

(3)ا محمد البريري محمد زين، 2008م، (اللاجئون في السودان) معهد دراسات الكوارث واللاجئين، الخرطوم، ص ص54.

التي تقدم من هذه المنظمات الطوعية سواء في المجال الصحي والتعليمي أو الغذاء أو غيره كما تدخل هذه المنظمات لتقديم العون الإنساني في حالة النزاعات التي تمت نتيجة الحروب أو نزاعات قبلية أو حروب أهلية[1].

ومما هو لافت للنظر أن المنظمات التطوعية تهتم بالمجتمع المدني في دول العالم الثالث فمثلاً قام كثير من المنظمات غير الحكومية بإدماج مفاهيم المجتمع المدني في برامجها وتقوم بلدان العالم الثالث بالترويج للمجتمع المدني على أنه يحمل آمالاً عظيمة في مساعدة الديمقراطية وجهود التنمية القومية[2].

لابد لخروج المجتمعات النامية من مصيدة التخلف من حدوث دفعة قوية ربما سلسلة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن. والحكومات في البلاد النامية مسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد، ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بأحداث تغييرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً بقدر الإمكان وبتأميم العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات تتعلق بالخدمات ومحاربة الأمية بين الكبار.

فالمناطق الريفية ينبغي أن تزود بقدر أكبر من الخدمات الأساسية وخاصة الخدمات الوقائية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقية وبالمرافق الصحية الضرورية وتجنيد الحملات القومية للقضاء على الأمراض المتواطنة واستئصال مسببات هذه الأمراض.

فالحقيقة أن المناطق الريفية في الدول النامية تدفع سكانها إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية بالرغم من أن المناطق الحضرية في معظم الدول النامية لا تستطيع إلا استيعاب أعداد صغيرة جداً من مجموع المهاجرين الريفيين[3].

خامساً: الدافـــع الديني:

تقوم المنظمات المعنية بالعمل داخل بلادها أو خارجها بأعمال إنسانية جيدة في مجالات الإغاثة والإسعاف والجوانب الصحية، ولاشك أن لبعضها آثار إيجابية في مناطق الاحتياج وأماكن

---

(1)ا إبراهيم الزومة، مصدر سابق، ص ص150.

(2)ا هواردج وياردا، 2007م، ترجمة ليلى زيدان، المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، الطبعة العربية الأولى، ص ص130.

(3)ا عبد الباسط محمد حسن، 2008م، التنمية الاجتماعية، القاهرة، الطبعة الثامنة، ص ص114-116.

الكوارث والأزمات ومن المعلوم أن معظم المنظمات إن لم تكن كلها تحتفظ بأجندة خاصة غير الأجندة المعلنة وقد تعمل بها معاً ومن بعض المنظمات غير الإسلامية على سبيل المثال تقوم باستغلال الإغاثة في تغيير الدين والثقافة[1].

(1)ا محمد بن عبد الله السلومي، 2002م، القطاع الخيري الرعاوي، الإرهاب، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، ط1، ص ص469،468.

المبحــث الثالــث

دور المنظمات الطوعية في الصومال:

نشأة المنظمات الطوعية في الصومال:

عرف المجتمع الصومالي كغيره من المجتمعات في العالم الثالث صوراً متعددة من تقدم العون والمساعدة من قريب أو جار أصابته الفاقة أو المحتاج إلى مساعدة فالرعاة والمزارعون الصيادون الصوماليون كانت لديهم تقاليدهم الخاصة بالعون الذاتي في سياق أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية فكفالة اليتيم ورعاية الأرامل وإغاثة الملهوف وإعادة فضل الظهر والضرع ومساعدة الراعي أو المزارع في أعماله وإعانة طلاب العلم والفقراء والمساكين والمرضى كانت وما زالت تتم في إطار العشيرة أو القبيلة الواحدة[1].

وفي خارج إطار القبيلة عرفت الصومال نماذج من الأعمال الطوعية التي كانت تقوم بها جماعات الطرق الصوفية مثل بناء المساجد والخلاوي القرآنية وإيواء طلاب العلم وضيافة المسافرين وعرفت أيضاً نماذج أخرى من الأعمال الطوعية التي لم تتطور إلى شكل منظمات أو مؤسسات بل كانت جهوداً فردية مثل الجهود التي بذلها الرعيل الأول من المعلمين الصوماليين، وفي وقت لاحق تطورت هذه الجهود الفردية إلى عمل منظم حيث تأسست الرابطة الإسلامية في إقليم جنوب الصومال وكان الهدف آلية لنشر المسيحية والحضارة الغربية في وسط الصوماليين[2].

والمتتبع لنشأة المنظمات الطوعية الصومالية يلاحظ قلة هذه المنظمات في فترة الحكومة المركزية، وذلك على الرغم من الحاجة الماسة إليها.

والسبب وراء هذا الأمر هو المراقبة المشددة التي كانت تمارسها الحكومة على هذه المنظمات، وعلى الرغم من قلة المنظمات الطوعية التي ظهرت في الصومال في الفترة من 1980م – 1990م فإنها لم توفق في تشكيل منظمة تجمع هذه المنظمات وتضع لها سياسات وإستراتيجيات موحدة وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات، والسبب وراء ذلك هو أن قيام هذه المنظمة كان يتعارض مع السياسات الدكتاتورية للحكومة العسكرية.

---

(1)ا أحمد شيخ حسن القطبي، 2000م، طرق تدريب القرآن الكريم والعلوم الإسلامية واللغة العربية في الصومال، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في التربية، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، ص ص164.

(2)ا محمد أحمد شيخ علي، 2008م، الصومال تجربة المجتمع المدني في ظل غياب السلطة المركزية، و.ط، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، سلسلة كتيبات السودان رقم3، ص ص6-7.

اختفت المنظمات الطوعية التي نشأت في فترة الثمانينيات عقب سقوط الحكومة المركزية واندلاع الحروب الأهلية في الصومال غير أن الأوضاع المأساوية التي شهدتها الصومال في العامين 1991م – 1992م وقيام آلية وطنية لمواجهة الطوارئ وانشغال القبائل والعشائر في الصراعات السياسية التي أضعفت دورها في تقديم العون والمساعدة إلى أفرادها إلى حد كبير هيأت الأجواء لظهور منظمات طوعية مرة أخرى.

وقد قامت هذه المنظمات في السنوات الأولى من الأزمة الصومالية بدورين أساسيين هما:

1. توفير فرص عمل للكوادر الصومالية.
2. توصيل المساعدات الإنسانية التي تبرع بها المجتمع الدولي إلى الشرائح المحتاجة.

ازداد عدد المنظمات الطوعية التي تعمل في الصومال عقب التدخل الدولي في الصومال أي بعد 9 ديسمبر 1992م حيث وصل عدد المنظمات المسجلة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنوب الصومال ما بين 500 – 600 منظمة.

وفي منتصف عام 1993م عندما انخفضت حدة المجاعة بفضل الجهود التي بذلتها كل من المنظمات الطوعية الدولية والمنظمات المحلية التي ساعدتها في تأدية مهامها واتجهت جهود المجتمع الدولي إلى مجالات الأعمار والتنمية مثل تمويل المشاريع الزراعية والصحة والتعليم والمياه وإصحاح البيئة وتدريب وتأهيل الكوادر والأسر المنتجة والصناعات اليدوية الخفيفة وغيرها من الأعمال التي تعتمد على المهارات الفنية وخبرات سابقة لا تتوفر إلا في عدد قليل من المنظمات المحلية[1].

المنظمات الطوعية ومجالات عملها في الصومال:

تعمل المؤسسات الإنسانية في مجالات مختلفة في الصومال وتهتم أن تعالج مشكلة خاصة يعاني المجتمع أو فئة من المجتمع ويحاول الباحث أن يشير إلى بعض المنظمات الطوعية ووظائفها التي تشغل في مجالات إنسانية مختلفة لتخفيف معاناة الكوارث الإنسانية والطبيعية[2].

---

(1)ا المرجع السابق، ص ص12.

(2)ا أحمد إبراهيم محمود، 2005م، الصومال بين انهيار الدولة ومصالحه الوطنية، ص ص454.

جدول رقم (4-3-2) يوضح منظمات الإغاثة الإنسانية في الصومال ونوع النشاط الذي تمارسه

نوع المنظمات	اسم المنظمة	نوع النشاط
المنظمات الحكومـــــية	خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	توزيع الأغذية والملابس
	المنظمة الطبية الدولية (IMC)	خدمات الرعاية العلاجية داخل المستشفيات
	منظمة أبو ظبي للرفاهية (AWO)	تبرعات لتمويل مشتريات الأغذية والملابس
	منظمة دياكونيك للرعاية (DCG)	مساعدة الأطفال والأرامل
	منظمة كير الدولية (CARE)	خدمات الإغاثة العامة للنازحين
	وكالة الأدفنتست للإغاثة (ADRA)	مساعدة المدارس المحلية ومساعدات الأخرى
	وكالة مسلموا أفريقيا (AMA)	خدمات لدعم الرفاهية
	لجنة التنسيق المنظمات التطوعية (COSV)	خدمات الإدارة والتنسيق العامة
	منظمة العمل الدولي ضد المجاعة (AICF)	خدمات الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ
	منظمة الخدمات الطوارئ للأطفال (SOS)	رعاية وتغذية الأطفال
	الرحمة الدولية (MERCY)	المساعدات الأولية والخدمات المرتبطة بها
	أطباء بلا حدود (MSF)	المساعدة في علاج الأمراض والإصابات
	مؤسسة (موفق الخيرية) (MCF)	جماعة إسلامية لتوفير الغذاء والملابس
	صيادلة بلا حدود (PSF)	توفير الخدمات الدوائية الأساسية
	جمعية إحياء التراث الإسلامي (PIHS)	خدمات الدعم الديني
	منظمة إغاثة الكنيسة السويدية (SCR)	مساعدات في مجال الأغذية والملابس
	الصليب الأحمر النرويجي (NORCROSS)	توفير المأوى والطعام في حالات الطوارئ
	اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)	تحظى بمكانة مراقب للأوضاع
	اتحاد جمعيات الصليب الأحمر (FRCS)	تنسيق عام بين منظمات سليب الأحمر
	منظمة أوكسفام (OXFAM)	منظمة بريطانية للإغاثة الغذائية

	الخدمات الكنسية العالمية (CWS)	توفير الطعام والملابس
	وكالة تطوير البحوث (ACORD)	تنسيق البنية الأساسية والمؤسسات
	خدمات الأصدقاء الأمريكية (AFSC)	الملابس والأغذية في حالات الطوارئ
	الإغاثة الإسلامية في أفريقيا (IARA)	مساعدة المسلمين المحليين
	منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية (IIRO)	خدمات الغذاء والملابس
	وكالة التنمية والإغاثة الدولية (IDRA)	تنسيق الإغاثة بين منظمات دولية متنوعة
	جمعية المنظمات الإسلامية (DAWA)	إغاثة المسلمين من حيث الملابس والغذاء
	منظمة المسلمين البريطانية (MAUK)	الدعم الإسلامي للنازحين المحتاجين
	منظمة أنقذوا الأطفال (SCF)	مساعدات في مجال الغذاء والملابس
	الجمعية الأفريقية للطفولة والأمومة (ACSSOM)	برنامج الدعم لأمومة
الأمم المتحدة	مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR)	مساعدة اللاجئين
	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	رعاية الأطفال
	منظمة اليونسكو (UNESCO)	الشؤون الثقافية والإنسانية
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)	مساعدات تنموية مختلفة
	برنامج الأونكتاد (UNCTAD)	الاهتمام بقضايا التجارة والتنمية
	المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)	القضايا الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية

المصدر: أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة ومصالحه الوطنية، 2005م

وهنا يحاول الباحث أن يشير إلى بعض المؤسسات الطوعية في الصومال ومجالات عملها وتختصر كنموذج مما سيأتي:

1. **اليونسيف:** منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تأسست عام 1946م وهي تهتم بحقوق الإنسان والمساعدة في الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ومساعدتهم في الاستفادة بأقصى إمكاناتهم ملتزمة بضمان الحماية الخاصة للأطفال الأقل حظاً. وتهدف من خلال برامجها القطرية النهوض

بالمساواة في الحقوق للنساء والفتيات ودعم مشاركتهن الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2. **اليونسكو:** هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تأسست 1945م ولها خمسة برامج أساسية تعمل فيها وهي التربية والتعليم، العلوم الطبيعية، العلوم الإنسانية والثقافية، الاتصالات والإعلام، تدعم اليونسكو العديد من المشاريع كمحو الأمية، والتدريب وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين، والمشاريع الثقافية والتاريخية[1].
3. **منظمة كير الدولية:** بدأت هذه المنظمة عملها في الصومال في عام 1983م بعد أن وقعت على اتفاقية ثلاثية مع الحكومة الصومالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كما وقعت مع الحكومة الصومالية اتفاقية تعاون أساسية بدأت على أثرها تنفيذ مشروعات تنموية في مجال الزراعة وتمكين اللاجئين والاعتماد على الذات.

وقد بدأت منظمة كير الدولية في عام 1991م في أداء دور الموزع الرئيسي للغذاء في المناطق المتضررة من الصراع في الصومال بالنيابة عن برامج الغذاء العالمي بالتركيز على مدينة مقديشو[2].

وفي إطار المنظمات الطوعية المحلية هناك شريحتان تميزتا عن غيرهما من المنظمات بسبب الأيديولوجية أو النوع:

أ. **فالشريحة الأولى:** هي المنظمات الطوعية المحلية الإسلامية التي تتلقى جل عملها من المنظمات الإسلامية في الوطن العربي مثل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية والهيئة العليا لمساعدة المتضررين البوسنا والصومال ومنظمة الحرمين والندوة العالمية للشباب الإسلامية (السعودية) ومنظمة الدعوة الإسلامية (السودان) وهذه المنظمات المحلية وغيرها من المنظمات الوطنية شاركت في عملية توزيع الإغاثة بجانب تنفيذ مشاريع إنشائية مثل بناء المدارس والمستوصفات والمشاريع الإغاثية والاعمارية الأخرى.

ب. **الشريحة الثانية:** هي المنظمات الطوعية النسائية إذ أن هناك عدد غير قليل من المنظمات التي تديرها المرأة الصومالية مثل منظمة: (Saacid women car) ساعد ومن كير

---

(1)ا بشير معلم يوسف، 2009م، دور المؤسسات الخيرية في مجال التعليم في الصومال، رسالة ماجستير في التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، غير منشورة، ص ص25-26.

(2)ا أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص ص450-452.

ومنظمة كلسن (Kalsan) ومنظمة إيمان (Iman) و(Somali women concern) صومالي ومن كونزيرين.

وتمتاز هذه المنظمات النسائية بنشاط ملحوظ مقارنة بالمنظمات التي يديرها الرجال وقد يرجع ذلك إلى احتكاك النساء بالشرائح الضعيفة والمتضررة من المجتمع ورقة شعورهن تجاههم[1].

العقبات التي تواجه المنظمات الطوعية في الصومال:

أن الوضع الإنساني في الصومال سيئاً للغاية، فالأسباب متعددة لا يتوفر الأمن والأمان في تلك البلاد. فإن حالة الفوضى التي تعم الصومال تؤثر على عمل المنظمات الطوعية والإنسانية دون استثناء وتقيد حركتها بشكل كبير.

إن عدد من المنظمات الطوعية وعدت بزيادة المعونات إلى المحتاجين الصوماليين إلا أن الحالة الأمنية تقف عائقاً في طريق وصول هذه المعونات للصومال، وأن ازدياد مشاكل الصومال أدى إلى إغلاق برامج الأغذية العالمية للأمم المتحدة مكاتبه في الصومال لفقدان الاستقرار.

(1)ا محمد أحمد شيخ علي، مرجع سابق، ص ص12-14.

الفصـــل الرابع

الدراســـــة التطبيقية

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن ولاية شمال دارفور

المبحث الثاني: دور المنظمات الطوعية بولاية شمال دارفور

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحـــث الأول

نبذة تاريخية عن ولاية شمال دارفور:

ولاية شمال دارفور تقع في غرب السودان. تقع ولاية شمال دارفور بين خطي عرض (20،12) درجة شمال وخطي طول (24 ،27.6) درجة شرق، وهي منطقة يسودها المناخ الحار شبه الجاف، ومتوسط الأمطار السنوي فيها يتراوح بين (150 – 350ملم).

مساحة ولاية شمال دارفور تبلغ (296) ألف كيلومتر مربع وهي تعادل (12%) من مساحة السودان و(57%) من إجمالي مساحة دارفور الكبرى، وهي ذات تضاريس مختلفة (65%) من مساحة الولاية أراضي رملية و(30%) منها أراضي جبلية و(5%) منها أراضي طينية.

ويقدر سكان ولاية شمال دارفور بـــ(2,113,668) نسمة وترتبط أجزاء الولاية بطرق وعرة وغير معبدة عدا طريق الفاشر كبكابية وهو طريق معبد بردمية ترابية، وطريق الفاشر نيالا بالردمية الترابية المتهالكة وهذه الطرق سالكة في كل المواسم أما بقية الطرق الرئيسية فهي طرق وعرة تعترضها الخيران والقيزان الرملية الصعبة.

أهم المدن بولاية شمال دارفور:

الفاشر عاصمة الولاية، كتم، كبكابية، مليط، الطينة، كرنوى، الكومة، أم كدادة، أمبرو، طويشة، كلمندو، سرف عمرة، طويلة كورما، الدميرة، المالحة، اللعيت، الواحة، دار السلام.

الملامح الجغرافية:

يشمل جزء من مساحتها جبل مرة وتتنوع التضاريس فيها بين الجبال الصخرية والاودية والواحات، وتغطي الرمال معظمها بالإضافة الي القليل من التربة الطينية، ويزداد هطول الامطار كلما اتجهنا جنوبا أما الجزء الشمالي من الولاية صحراوي وتنتشر فيه الاعشاب والاشجار، ومن أهم المحاصيل فيه الدخن والذرة والفول السوداني.

تحتل ولاية شمال دارفور أكثر من نصف مساحة الإقليم وتبلغ (290,000) كيلومتر مربع يمتد في جزء منها سلسلة جبل مرة ويحدها من الشمال الولاية الشمالية، ومن الشمال الشرقي ولاية شمال كردفان، وليبيا من الشمال الغربي وولاية غرب كردفان شرقاً وولاية جنوب دارفور من الناحية الجنوبية الشرقية وولاية غرب دارفور وجمهورية تشاد غرباً.

التعليم بالولاية:

توجد في الولاية جامعة واحدة فقط وهي جامعة الفاشر والتي تقع غرب مطار المدينة وتأسست في عام 1990م وافتتحت رسمياً 1991م، أما في مجال الصحة فهناك ثماني مستشفيات في المدن الرئيسية وخمسة عشر مركزاً صحياً، وعدد من الشفخانات وتنتشر فيها المستشفيات البيطرية.

الاقتصاد بالولاية:

تمتلك الولاية ثروة حيوانية كبيرة يبلغ عددها (1,354,980) رأس وتنتج محاصيل زراعية كالدخن والذرة والفول السوداني والتبغ، وبها ثروة معدنية لم يتم استغلالها بعد.

وتمتلك هذه الولاية أراضي زراعية غنية بالسودان هي كبكابية وما يسمى بالنقرة عند أهلها وليست مبالغة إنها مدينة بين الرياض والوديان الخضراء وأرضها غنية جداً بالمعادن والنفط[1].

وفي الآونة الأخيرة تطور قطاع الخدمات بفضل النمو السكاني والأعداد الكبيرة من المنظمات التطوعية الأجنبية والمحلية وما يرافقها من خدمات إدارية لوجستية ومصرفية.

المعالم البارزة لمدينة الفاشر حالياً:

- قصر السلطان علي دينار ومجمع السلطان علي دينار الذي يضم مسجداً ومكتبة إلكترونية ومركزاً لتحفيظ القرآن الكريم وكافتيريا ملحقة به.
- السوق الكبير ويزخر بالمحلات التجارية من دكاكين ومقاصف وهو أيضاً مركز المواصلات المؤدية إلى جميع أحياء المدينة.
- سوق المواشي وفيه تباع اللحوم الطازجة أو مشوية.
- سوق أم دفسو وفيه تباع الفاكهة المنتجة في منطقة جبل مرة ومنتجات دارفور الغذائية التقليدية مثل الكول وعسل الجبل والسمن الطبيعي.
- برج الفاشر وآبار حجر قدو.

السكان بالولاية:

يبلغ عدد سكان الفاشر في عام 2006م قرابة (2.296.100) نسمة قياساً بـــ(178,500) في 2001م ويرجع السبب ذلك إلى النزاع المسلح الذي شهده الإقليم[2]. الجدول التالي يبيِّن النمو السكاني خلال الفترة من 1973م –2009م :

---

(1)ا معلومات عن ولاية شمال دارفور على موقع Geonames.org بتاريخ 2019/9/16م الساعة 1:41 ظهراً.

(2) Alfashir “description” Encyclopedia Britannica 2007, web page

جدول (5-1-3) النمو السكاني للأعوام الماضية

السـنة	عـدد السكان
1973	51.932 (تعداد)
1983	84.298 (تعداد)
2009	286.277 (تقديرات)

النقل والمواصلات بالولاية متمثلة في العاصمة الفاشر:

ترتبط المدينة بشبكة من الطرق بالبلدان والقرى المحيطة بها وبأهم المدن السودانية عبر عدد من الطرق معظمها موسميين وهما: طريق الجنينة طريق الفاشر نيالا وطريق أم درمان التي تمر بالكومة وأم كدادة وتربط الولاية بشمال كردفان ومنه إلى النيل الأبيض ثم إلى أم درمان وهذا الطريق يسمى طريق الإنقاذ الغربي[1].

وهناك مطار دولي وهو مطار الفاشر ورمزه في اتحاد النقل الجوي الدولي أياتا وفي المنطقة الدولية للطيران المدني أكياو.

(1) Elfashir. ظهراً 12:20 الساعة 2019/9/17م على موقع واي باك مشين،

المبحـــث الثـــاني

دور المنظمات الطوعية بولاية شمال دارفور:

توجد العديد من المنظمات التي تعمل في مجال التنمية بولاية شمال دارفور مثل التعليم والزراعة والحماية والمياه والصحة، حيث أوضح مدير المنظمات الطوعية أن هناك جملة من التقارير والدوريات والأنشطة للمنظمات العاملة في شمال دارفور ولكنها ضاعت بسبب الأضرار التي صاحبت تكسير وسرقة الأجهزة الإلكترونية خلال الأحداث التي جرت بالبلاد في شهر أبريل 2019م والتي أطاحت نظام الحكومة السابقة.ظلت الأوضاع الإنسانية بدارفور والتي شغلت بال الدوائر العالمية الآن وما تزال محل اهتمام للمنظمات الطوعية. حيث قدمت الحكومة تسهيلات جمركية وخدمات طيران للمنظمات الدولية التي تعمل في السودان لاحتواء الأزمة، وساهمت المنظمات الطوعية بمئات الدولارات لصالح دارفور.

وبغرض انسياب المساعدات الإنسانية عملت الحكومة على تسهيل الإجراءات "برنامج السودان الموحد" كالآتي:

تم إعداد وثيقة "نداء السودان الموحد" بواسطة فريق مشترك من وزارة الشئون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي، والنداء عبارة عن نتائج المسوحات المشتركة التي تتم خلال العام ويتم من خلالها تقرير الوضع الغذائي في السودان من حيث الاحتياجات. وتشترك فيه الوزارة مع برنامج الغذاء العالمي والمنظمات الطوعية غير الحكومية

حيث بلغ حجم التمويل لنداء السودان في العام 2006 حوالي (1,60) مليون دولار لمقابلة الاحتياجات الإنسانية إضافة إلى (220) مليون لبرامج المعافاة والتنمية والبرنامج الكلي المتوقع لنداء السودان بلغ (364,186,444) دولار .

كان عدد المنظمات العاملة بدارفور قبل العام 2000م لا يكاد يتعدى أصابع اليد وكان ذلك العدد يمثل في بقايا المنظمات التي عملت في الجفاف والتصحر الذي ضرب الإقليم 1983م. ومنذ العام 2003م ونتيجة لتفجر أزمة دارفور بدأ تدافع المنظمات الطوعية لدخول المنطقة حتى بلغ عدد المنظمات في شمال دارفور ما يزيد عن مائة منظمة أي ما يساوي (53%) من جملة المنظمات العاملة في دارفور وقد بلغ هذا التدافع مداه في العام 2005م ليصل عدد المنظمات المسجلة (150) منظمة ويبلغ الآن حوالي (118) منظمة عاملة بدارفور فقط.

وتعمل أغلب تلك المنظمات في مجال التعليم والصحة والمياه والمشروعات الصغيرة للمواطنين والإغاثة التي يتم إحضارها بواسطة برنامج الغذاء العالمي WFP، منها (15) منظمة تعمل في مجال الصحة و(5) منظمات تعمل في إصحاح البيئة[1].

قام الباحث بالعديد من المقابلات الشخصية لأصحاب الاختصاص بعمل المنظمات الطوعية، متمثلة في مدير المشروعات والمنظمات بمفوضية العون الإنساني حيث أوضح الأدوار التي ظلت تقدمها المنظمات الطوعية بولاية شمال دارفور في مختلف مجالات العمل الطوعي والتنموي والإنساني بجانب إسهاماتها في تعزيز السلام والسعي للنهوض بالمجتمعات الريفية، ودعم سبل كسب العيش.

يمكن تحليل مساهمة دور المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في مجال العودة الطوعية والأمن الغذائي، وبعض المؤشرات الخدمية (التعليم والحماية والمياه والصحة).

مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في العودة الطوعية والأمن الغذائي:

عملت عدد من المنظمات الطوعية الأجنبية والإقليمية والمحلية ويمكن حصرها في الآتي:

1. الألمانية للعمل بالزراعة
2. التعاون الدولية الايطالية (كوبي)
3. براكتكتال اكشن
4. زوا
5. الأفريقية للعمل الإنساني.

تَمثل عمل هذه المنظمات في تعزيز مقدرات المجتمعات المستهدفة، ودعم الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الطارئ للنازحين والمجتمعات المستضيفة. وقد شملت عدة مجالات منها (توزيع الإغاثة العامة، قسائم دعم المستفيدين من الإنعاش المبكر والتنمية المجتمعية). والجدول التالي يوضح المنظمات وطبيعة المشروع الممول وقيمة التمويل.

جدول (5-2-5) مساهمة المنظمات التطوعية

الرقم	اسم المنظمة	اسم المشروع	موقع المشروع	الميزانية	الشريك الوطني
1	الألمانية للعمل بالزراعة	توزيع الإغاثة العامة	مليط – كيم	188930	الريان للتنمية الاجتماعية–جبل ميدوب وبناء السلام
2	الألمانية للعمل بالزراعة	قسائم غذاء نقدية	الفاشر – معسكر زمزم	3804812	الريان للتنمية الاجتماعية
3	الأفريقية للعمل	توزيع الإغاثة ومواد	دار السلام –	539264	شبكة تنمية قدرات المرأة وبناء

(1) www.qiragtarncan.com, 7-10-2019

	الإنساني	غير الغذائية وتوفير المواد غير الغذائية وتوفير مياه الشرب	شنقلي طوباي – ريفي الفاشر		السلام
4	زوا	مشروع تعزيز مقدرات مجتمعات	دار السلام– كلمندو	185907	الشبكة التطوعية لمساعدة وتنمية الريف
5	براكتكتال اكشن	دعم الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الطارئ للنازحين والمجتمعات المستضيفة	الكومة	155403	شبكة تنمية المرأة
6	التعاون الدولية الايطالية (كوبي)	دعم الرجل والمجتمعات المستقرة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية	أمبرو	477014	المسار لتنمية الرجل
7	زوا	مشروع الأمن الغذائي لصغار المزارعين	دار السلام– كلمندو	925170	الشبكة التطوعية لتنمية الريف
8	الألمانية للعمل بالزراعة	دعم المستفيدين من الإنعاش المبكر والتنمية المجتمعية	الفاشر– مليط – الصياح	902745	منظمة الريان لتنمية قرة الصياح
9	براكتكال اكشن	تحسين الأمن الغذائي وسبل العيش الطارئ للنازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة	كبكابية	86638	جمعية تنمية المرأة الخيرية
10	التعاوني الدولية الايطالية (كوبي)	دعم الإنعاش وإعادة دمج العائدين والمجتمعات المستقرة في مجال الأمن الغذائي وسبل كسب العيش والحماية	أمبرو – وحدة أورشي الإدارية	217500	جمعية سنابل الزراعية
11	الألمانية للعمل بالزراعة	دعم المستفيدين من الإنعاش المبكر والتنمية المجتمعية	الفاشر – مليط الصياح	902745	الريان للتنمية الاجتماعية – جمعية تنمية قرى الصياح

المصدر: منظمة العون الإنساني، 2019م

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن هنالك العديد من المنظمات التي عملت بالمساهمات بمحليات الولاية المختلفة وأن المساهمات تختلف من منظمة إلى أخرى، بعض المنظمات قامت بالمساهمة في مجالات الإغاثة مثل المنظمة الألمانية للعمل بالزراعة حيث قدمت تلك المنظمات إغاثات غذائية مما أسهمت في تحسين أوضاع المواطنين من توفير غذاء وملبس وبعضها قدمت مشروعات صغيرة لبعض المواطنين.

من خلال الجدول نجد أن المنظمات تتفاوت في المساهمات سواء كان في مجال الإغاثة أو المشروعات الصغيرة حيث أن هذه المساهمات أسهمت في العودة الطوعية لبعض النازحين والرحل مما انعكس إيجاباً على استقرارهم بفضل هذه المنظمات من تقديم الخدمات من مياه صالحة للشرب وسبل كسب العيش.

:Africa Humanitarian Action (AHA)

المنظمة الأفريقية للعمل الإنساني المسماة (أها) هي منظمة تطوعية غير حكومية وغير ربحية تم إنشاءها في أثيوبيا دخلت السودان في العام 2004م بموجب توقيع الاتفاقية القطرية مع السودان، تعمل في مجالات كثيرة في التنمية وفي مختلف ولايات السودان نأخذ منها ولاية شمال دارفور.

نسبة للصراعات طويلة الأمد، والجفاف المتكرر والتدني في الإنتاج الزراعي في شمال دارفور، فإن تأمين الطعام وخاصة في معسكرات النازحين يبقى عالياً، فالنزاع المستمر والعنف المصاحب له في بعض المناطق ذات العلاقة أثر تأثيراً بصورة واضحة في المحصول الزراعي ومنتجاته في كل من كميته وجودته مما جعل كل المجتمع في تلك المناطق ضعيف ومعرض لعدم تأمين الغذاء.

بالشراكة مع منظمة الأغذية العالمية والقطاعات الحكومية ذات العلاقة فإن المنظمة الأفريقية للمساعدات الإنسانية كانت ولا زالت تقدم الخدمات الإنسانية الداعمة (للمساعدات الغذائية والتوزيع الطارئ للأغذية) فالمشاريع في كل من الوحدات الإدارية في شنقلي طوباي، وشداد وكرمة حتى تستجيب هذه الإداريات للنقص الحاد في تأمين الغذاء وإنقاذ حياة الكثيرين، وتقوم على حماية الوضع الغذائي للأهالي، إن المنظمة الأفريقية للأعمال الإنسانية لعبت دوراً أساسياً في بناء القدرة الاستيعابية للشركاء المحليين ليقوموا بتوزيع الأغذية الموسمية للغالب في محليات دار السلام، كلمندو وأم كدادة وريفي الفاشر.

حالياً تعمل منظمة (أها) في تنفيذ عمليات عودة وإعادة مشاريع توطين تم تأسيسها من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمشاركة والمساهمة في إعادة استيطان هؤلاء النفر وذلك بتطوير وتحسين الخدمات الأساسية وفرص اكتساب الرزق ولقمة العيش وذلك عبر المداخل التعليمية، خلق البيئة التي يمكن أن يحيا فيها الإنسان والدعومات الخاصة لطرق كسب العيش والارتزاق.

ومن أهم المشاريع التي تقدمها المنظمة لتنمية ولاية شمال دارفور:

(1)المساعدات الغذائية العامة:

إن الهدف في توزيع الغذاء العام هو تقديم ودعم المشاريع ذات العلاقة عموماً والنساء والأطفال بصفة خاصة بالمساعدات الغذائية حتى يتم ذلك العلل المرضية ذات العلاقة بالحمل والأمومة والتي تجلب سوء التغذية الحاد للأطفال تحت عمر (5 أعوام) والنساء الحوامل في المناطق التي بها عمليات المنظمة يشكلون نسبة كبيرة من المشاريع ذات العلاقة.

ومن أهم أهداف تقديم المساعدات الإنسانية العامة:

أ. مقابلة الاحتياجات الغذائية الفورية وإنقاذ حياة الكثيرين من المستهدفين داخل مجتمع المشاريع المستهدفة وكذلك اللاجئون وذلك بمقابلة الحاجات الضرورية من الأغذية الأساسية في محليات المشاريع.

ب. تحسين المدخل الغذائي والحاجات البيتية من طعام وغذاء وأمن لكل من المشاريع واللاجئون في المحليات المستهدفة للمشروع.

ج. المساعدة في تحسين الحاجة الغذائية والحالات الصحية للأطفال والنساء الحوامل والنساء في المحلية وتخفيض نسبة الحالات المرضية ومشاكل الأمومة بين هذه الجماعات.

ولتحقيق وإنجاز تلك الأهداف التي تنشدها المنظمة تم التوقيع على عقود واتفاقيات جديدة في الأغذية بصفة عامة وعمليات توزيعها ومستوياتها مع منظمة الأغذية العالمية في شهر أبريل المنصرم وتم تنفيذ توزيع شهري حسب ما جاء في لائحة الاتفاقية المسماة (FLA).

إن أعداد المستفيدين الحاليون في كل من المعسكرات كان (12,724) في شنقلي طوباي و(3,969) في شداد و(12,017) في كورمة والمواصلين الجدد (5,977) تم تسجيلهم في شنقلي طوباي في مايو من العام 2018م.

(2)مشروع العودة الطوعية:

يهدف المشروع إلى الإسهام في العودة الطوعية الدائمة للعائدين وذلك بتحسين الأوضاع المعيشية الأساسية لهم، وإيجاد الظروف المعيشية لارتزاقهم، فإنه يخاطب الصعوبات والمشاق التي تواجه العائدون وذلك من خلال إيجاد الحلول المناسبة للتعليم وخلق بيئة خلاقة للمعيشة وتحسين الأوضاع المعيشية لإدخال ما يقتاتون ويعيشون عليه وتقوية العلاقات المحلية لدعم عمليات التوطين في أماكن العودة الطوعية، فإن المشروع سوف يقوم بدعم حوالي (35,926) من العائدين طوعاً بإعفاء الأولوية للأماكن ذات العدد الكبير للعائدين وذوي الاحتياجات الخاصة من الأفراد في ستة محليات تقع في ولاية شمال دارفور وهي (سرف عمرة، كتم، كبكابية، طينة، كوروني، وأم بارو)، حيث أن الصراعات المسلحة في دارفور التي اندلعت في العام 2003م تسببت في دمار جماعي للمعيشة، والبنية التحتية، وغياب الخدمات الاجتماعية، هذا الأمر أدى إلى نتائج حادة في المجتمع المحلي حيث تشرد الملايين ومئات الآلاف هربوا لتشاد بسبب الضعف والهوان وانعدام الأمن من سكان دارفور.

أن المنظمة الأفريقية للمساعدات الإنسانية (أها) كمثل فعال للخدمات الإنسانية، سوف تعمل لتنفيذ المقاصد التي من أجلها أتتها بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وسوف تساهم للاستقرار الدائم والعودة الطوعية، وسوف تقوم بتقديم الدعم اللازم لحماية العائدون طوعاً بما في ذلك النساء والأطفال وذلك من خلال عمل تنسيقي مع ذوي الأمر والمجتمعات المستفيدة.

فإن خلق الوعي في المجتمع بأسره على أساس الجنس والعمر في كل المراحل في الاندماج والانصهار الطبيعي في المجتمع تم تنفيذه.

فقد تم تنظيم البيانات المتعلقة بذلك والتي تواجه وتستهدف النساء ربات الأسر والناس المنسق معهم باحتياجات خاصة في الانصهار والاندماج إضافة لذلك على المدى البعيد فإن منظمة (أها) سوف تقوم بالتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لضمان أن خيارات الحياة المعيشية والدعومات ذات العلاقة للعائدين طوعاً في هذا المشروع ذات خصوصية حساسة فيما يختص بالجنس.

أهم أهداف ونشاطات مشروع العودة الطوعية:

1. الانصهار والاندماج الاجتماعي والاقتصادي الدائم للعائدون طوعاً.
2. إعادة أو إحياء العهد السابق وخاصة في المساحات السكنية في شمال دارفور.

3. خلق بيئة إنتاجية فاعلة للعائدون في مناطقهم الأصلية لترقية السلام والوجود الدائم في المجتمع.
4. تحسين البنية التحتية المجتمعية وتقنين القانون وتنفيذه وتوفير الأمن اللازم للعائدون وترقية المجتمع عموماً.
5. تأسيس المدارس في كل قرية للعائدون وتقديم مشروعات منتجة لهم.

وهذه أمثلة لبعض المنظمات التي تعمل في المجالات الآتية والتي توضح من خلال الجدول أدناه[1]:

مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في قطاع التعليم:

يمثل التعليم أحد مؤشرات التنمية ذات الأهمية الكبيرة فقد ساهمت المنظمات التطوعية في دعم التعليم والجدول التالي يوضح مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في التعليم

(3) مشروع التعليم:

إن الاستشارات المجتمعية في كل المراحل الخاصة بالمشروع تضم الخطط والتنفيذ مع المجتمع وسوف يؤدي ذلك إلى قبول الأعمال التي يقومون بها ويجلب الثقة التي ينشدونها وملكية المشروع في مستوى المجتمع الشيء الذي يضمن الاستقرار والاستمرار لرفع مواطن شمال دارفور.

وأن تحقيق التعليم من أهم أهداف الحياة التي بها ترفع الأمم حيث تم التعرف على مناطق قيام المدارس مع الاستشارات مع رؤوساء المناطق والمحليات وزعماء المجتمع المدني.

حيث تم تشييد مدرسة أساسية متكاملة في قرية صبرنا بمحلية كبكابية التي تعتبر مثلثاً يربط ثلاث محليات (سرف عمر، كتم، كبكابية) والتي نراها كموقع مناسب للعائدين الذين لا يملكون أي مؤهلات تمكنهم من التعليم لمساعدة المجتمع.

حيث أن المنظمة الأفريقية للمساعدات الإنسانية (أها) قامت بدعم ست مدارس ثانوية (2) في محلية طينة و(2) في كوروني و(2) في أمبارو بالإضافة إلى مدرستين جديدتين في سرف عمرة وكبكابية.

(1)ا مقابلة شخصية لمدير المشروعات والمنظمات بمفوضية العون الإنساني، 2019/10/2م.

جدول (5-2-7) قطـــاع التعـــليم

الرقم	اسم المنطقة	اسم المشروع	موقع المشروع	الميزانية	الشريك الوطني
1	اليسوعين لخدمات اللاجئين	الإنعاش المبكر للتعليم	الفاشر – مليط	200000	جمعية الأمل النسوية
2	بلان سودان	بناء قدرات الشباب والشابات لسعي لتحقيق سبل العيش المستدامة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية المجتمعية	طويلة كتم	220555	دار السلام للتنمية
3	العطاش للسلام والتنمية	بناء وتشييد مركز متعدد الأغراض	كتم – الواحة – كبكابية – السريف – سرف عمرة	250603	–
4	رعاية الطفولة العالمية	الاستجابة لقضايا التعليم وحماية الطفل المتكاملة للنازحين	طويلة	444359	أصدقاء السلام والتنمية

المصدر: منظمة العون الإنساني، 2019م

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تنوع مجالات الإنفاق على التعليم من بناء وتشييد للمدارس وصيانتها وبناء قدرات الشباب في مجال الانتعاش المبكر للتعليم.

وأن تلك المنظمات أسهمت بطريقة ممتازة في مجال التعليم الذي يمثل كل الحياة لدى أي مواطن حيث قدمت تلك المنظمات مشروعات عديدة من بناء الفصول في عدة مواقع بالولاية مما أسهمت في العودة الطوعية للاجئين والنازحين والرحل وضمان استقرارهم بتلك المدارس وإدماجهم في السلم التعليمي.

حيث ساهمت المنظمات في مجال تغيير أفكار وآراء البعض من المواطنين بفضل التعليم ومشروعات التوعية والإرشاد الخاص بالتعليم، مما انعكس إيجاباً على معسكرات النازحين واللاجئين والمشردين.

وأن بناء المدارس زاد من رغبة المواطنين واندماجهم في التعليم حتى أصبحوا على وعي بمتطلبات التعليم وضرورته.

مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في قطاع الصحة:

يمثل الإنفاق على الصحة أحد مؤشرات التنمية ذات الأهمية الكبيرة فقد ساهمت المنظمات التطوعية في دعم قطاع الصحة، والجدول التالي يوضح مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في دعم الخدمات الصحية

ثانياً: منظمة أصدقاء السلام والتنمية:

Friend of Peace and Development Organization

منظمة أصدقاء السلام والتنمية هي منظمة تطوعية غير ربحية تأسست في العام 2003م تعمل في مجال السلام والتنمية عبر تنفيذ مجموعة من المشاريع في مجالات مكافحة الألغام وتهدف هذه المنظمة على نشر ثقافة السلام القائم على التعايش ونبذ الخلافات وتحقيق العدل والمساواة والوحدة، العمل على تنمية وبناء المجتمع اجتماعياً واقتصادياً.

ساهمت هذه المنظمة بالعديد من المشروعات التنموية بولاية شمال دارفور ومن أهم هذه المشروعات مشروع التعليم. حيث قامت ببناء ست مدارس بمحلية كتم، وذلك لسد الفجوة والاحتياجات الحرجة في قسمين تعليميين في كل من (فاتا وبارنو بكتم) بولاية شمال دارفور.

كما تقوم المنظمة بالاستجابة في حالة الطوارئ في جميع المجالات وتقوم بتحسين جودة التعليم من خلال توزيع مواد التعليم والتعلم لعدد 2400 طالب وطالبة وأن الهدف من مشروع التعليم هو تعزيز الحفاظ على إمكانية الوصول إلى خدمات الاستجابة التعليمية في حالات الطوارئ بين السكان والنازحين الذين طال أمدهم والعائدين والمجتمعات المضيفة لـــ(2769) مستفيداً مباشراً في منطقة كتم بولاية شمال دارفور.

وذلك لزيادة فرص الحصول على التعليم الأساسي وتحسين البيئة الأساسية للمدرسة الأساسية للحفاظ على الحد الأدنى من معايير التعليم للمهاجرين العائدين والمجتمعات المضيفة مع زيادة اعتمادهم على أنفسهم في منطقة كتم بولاية شمال دارفور.

نتيجة هذا المشروع:

زاد عدد الأطفال الذين يصلون إلى التعليم الأساسي الجيد بمعدل (2640) طفلاً في سن المدرسة من خلال إعادة تأهيل (24) غرفة صفية وتوفير (300) مكتب للجلوس[1].

(1) يوسف محمد علي، منظمة أصدقاء السلام والتنمية، مقابلة شخصية، الخرطوم، العمارات، بتاريخ 2019/10/15م الساعة 10:00 صباحاً.

ثالثاً: المنظمة الأفريقية للعمل الإنساني (أها)

جدول (5-2-8) اتفاقــية الصحــة

الرقم	اسم المنطقة	اسم المشروع	الولاية	موقع المشروع	الميزانية	الشريك الوطني
1	الإغاثة الدولية	توفير خدمات التغذية للسكان المتأثرين بالصراعات	شمال دارفور	المالحة كلمندو – الفاشر ريفي الفاشر	314781	العون الإنساني والتنمية الوطنية
2	أطباء بلا حدود الأسبانية	المشاريع التي تنفذها منظمة أطباء بلا حدود في مجال الصحة الأولية والثانوية بالإضافة للاستجابة للطوارئ	شمال دارفور	الفاشر – طويلة دار زقاوة السريف سرتوني	8624000	أنهـــار
3	قول الأيرلندية	توفير استجابة صحية للمتأثرين بالمحليات	شمال دارفور	كتم – الفاشر الواحة	981462	بلسم للعون الإنساني
4	رعاية الطفولة السويدية	التدخلات المتكاملة لرعاية حياة السكان الأكثر ضعفاً في محلية جبر الشيخ	شمال كردفان	جبرة الشيخ	260736	سايدو
5	عالمية رعاية الطفولة العالمية	الاستجابة الصحية للنازحين واللاجئين	شمال دارفور	اللعيت	399971	التعاون من أجل التنمية

المصدر: منظمة العون الإنساني، 2019م

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن هنالك العديد من المنظمات التي تقوم بالمساهمات في مجالات الصحة من تشييد مراكز صحية وتقديم خدمات علاجية في مختلف محليات ولاية شمال دارفور، حيث تتفاوت في تقديم الخدمات الصحية من منظمة لأخرى في مجال الصحة.

وأن هدف جميع المنظمات في مجالات الصحة تقديم الخدمات العلاجية بالولاية لضمان السلامة الصحية للمواطنين.

حيث قامت المنظمات الطوعية بالتغطية على المعسكرات في تقديم الخدمات الصحية مما أدى إلى توعية الأفراد بالمعسكرات وتثقيفهم بالبرامج الصحية في مجالات الصحة العامة من تقديم عيادات متحركة لتغطية المشرّدين والنازحين وضمهم ضمن قائمة تقديم الخدمات العلاجية.

ومن خلال التقارير التي تسمع عنها نجد أن المنظمات الطوعية أسهمت بصورة كبيرة في الواقع بتقديم الدعم الصحي من تشييد مراكز صحية وشفخانات لضمان سلامة المواطنين.

حيث قامت المنظمات بالاستجابة للمتأثرين بالمحليات من النازحين واللاجئين في تقديم الخدمات العلاجية كما أسهمت تلك المنظمات بصورة كبيرة في الوعي المجتمعي بأهمية الصحة في حياة الإنسان وتثقيفه.

مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في توفير سبل الحماية:

حيث قام الباحث بالعديد من الزيارات الميدانية لمواقع المنظمات الطوعية التي تعمل في مجال التنمية بولاية شمال دارفور نذكر منها الآتي:

أولاً: مركز ريادة الطوعي لبناء القدرات والدراسات والاستشارات:

هو مركز متخصص في بناء القدرات والدراسات والاستشارات في مجال العمل الإنساني ويهتم بصورة خاصة ببناء القدرات للأطفال والمنظمات الطوعية العاملة في مجالات المرأة والطفل. كما أنه يعمل على رفع القدرات لهذه المنظمات وزيادة فاعليتها وإسهامها في حل المشكلات الاجتماعية عبر حزم من البرامج التدريبية والورش التنويرية بقضايا هذه الشرائح والتعريف بحقوقهم كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، كما يعمل المركز الطوعي على تقوية التشبيك والتنسيق بين هذه المنظمات والجمعيات لتطوير العمل وتقليل التكاليف وتبادل الخبرات والمعلومات.

حيث قام المركز الطوعي في ولاية شمال دارفور بمشروعين هما:

1. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في حماية الأطفال.
2. تقوية اللجان المجتمعية وتسجيل المواليد.

مشروع حماية الأطفال هو مشروع يهدف إلى توعية الأفراد والمجتمعات بأهمية حقوق الأطفال ويهدف هذا المشروع إلى رفع الوعي ونشر الثقافة لدى الأفراد والمجتمعات بأهمية حقوق الأطفال.

أن مشروع حماية الأطفال هو ضمن سلسلة برامج يقوم بها مركز ريادة الطوعي بهدف رفع الوعي المجتمعي بأهمية قضايا الأطفال وذلك في إطار الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ومجلس الطفولة القومي والإدارة العامة للسجل المدني. تم إنجاز هذين المشروعين في الفترة من 2017م إلى 2018م عبر عدد من الأنشطة والبرامج.

ومن أهم مخرجات هذين المشروعين:

1. عمل توعية للمجالس التربوية حول الظواهر السالبة المحيطة بالأطفال وما يتعلق بالعقاب البدني والتدابير البديلة للعقاب بالمدارس.

2. قانون الطفل للعام 2010م تم التدريب عليه لكل الشرائح المستهدفة.
3. برلمان الأطفال بولاية شمال دارفور تم تكوينه بعدد (60) عضواً من الفئات العمرية المختلفة ومن الجنسين مع مراعاة كل معايير الاختيار.
4. منتدى حقوق الأطفال تم تكوينه من عدد من المنظمات الوطنية ويقوم بدوره في حملات التوعية.
5. عدد المستفيدين في برنامج تسجيل المواليد تجاوز (15,680) طفل.
6. عدد المستفيدين في البرامج الأخرى حوالي (18,780) شخصاً[1].

جدول (5-2-10) اتفاقـيات الحـماية 2017م

الرقم	اسم المنطقة	اسم المشروع	موقع المشروع	الميزانية	الشريك الوطني
1	بلان سودان	إستراتيجية الخروج وإحالة الساحات الصديقة للأطفال	الفاشر – معسكر زمزم للنازحين	206147	منظمة سلام السودان الإنسانية
2	الألمانية للعمل بالزراعة	التنمية المجتمعية في القرى المختارة بمناطق ريفي الفاشر	الفاشر – مليط – الصياح	266755	الريان للتنمية – الجمعية الخيرية لتنمية قرى الصياح

المصدر: منظمة العون الإنساني، 2019م

من خلال الجدول أعلاه نجد أن بعض المنظمات تعمل في مجالات حماية المواطن وتوفير الأمن له، حيث ساهمت منظمة بلان سودان والمنظمة الألمانية للعمل بالزراعة في مجالات حماية المواطن بالولاية خاصة في معسكر زمزم للنازحين بالفاشر وعدة مواقع أخرى بالولاية وحمايتهم من الظواهر السالبة باعتبار أن ولاية شمال دارفور منطقة لحفظ القرآن الكرلايم وتعليم علومه الإسلامية.

وتعمل تلك المنظمات على حماية المواطنين بمدهم الحضاري من توعية وإرشادات للخطط الجهنمية من قنابل ونزاعات خاصة في موسم الزراعة من الفتن التي تقع بين المتفلتين والرعاة والمزارعين.

حيث نجد أن منظمات المجتمع المدني تضطلع عادة بأعمال إنسانية متعددة تساعد بها مواطن الولاية.

(1)ا مقابلة شخصية لمدير مركز ريادة الطوعي لبناء القدرات والاستشارات، تقرير عن مشروع الأطفال، بتاريخ 2019/9/23م.

مساهمة المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور في توفير المياه:

جدول (5-2-10) قطـــاع الميـــاه

الرقم	اسم المنطقة	اسم المشروع	موقع المشروع	الميزانية	الشريك الوطني
1	براكتكال أكشن	مشروع درء آثار الدخان	الفاشر	189555	شبكة جمعيات تنمية المرأة
2	أوكسفام	إعادة تعمير شمال دارفور	–	160000	شبكة تطوير الريف
3	رد آرا	بناء القدرات لتوفير سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي	الفاشر	163147	أنهار للسلام والتنمية
4	اكسفام	تطوير المياه وإصحاح البيئة ودعم سبل كسب المعيشة والأمن الغذائي والحماية	ريفي (الفاشر – كلمندو دار السلام – السريف – كبكابية – أبو شوك)	2805005	منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير
5	كوبي	استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة للنازحين واللاجئين في اللعيت	مليط – أمبرو – كرنوي – أم كدادة – الطويشة – اللعيت	887574	صحاري للتنمية
6	براكتكال أكشن	المشروع المشترك لمياه دارفور من أجل تنمية مستدامة	كبكابية	1510729	ساحل سودان
7	كوبي	استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة للنازحين واللاجئين	اللعيت	400000	الفجر المضئ – التعاون من أجل التنمية

المصدر: منظمة العون الإنساني، 2019م

من خلال الجدول أعلاه نجد أن هناك العديد من المنظمات ساهمت بولاية شمال دارفور في تقديم خدمات المياه، حيث نجد أن هذه المنظمات أسهمت بالعديد في مناطق ولاية شمال دارفور في تقديم الخدمات الأساسية للحياة والتي تتمثل في مشروع المياه.

حيث نجد أن توفير المياه أسهم في استقرار العديد من المشرّدين والنازحين من مناطق مختلفة واستقرارهم في أماكن تواجد المياه بمناطق الولاية المختلفة، حيث تعتبر هذه المنظمات اليد المساندة لدعم اللاجئين والمشرّدين والنازحين من ضرورة لاستجابتهم في جميع توفير الخدمات.

أسهمت تلك المنظمات بصورة ممتازة في توفير مصدر مهم جداً لدى مواطن الولاية وهذا ما يدل على أن المنظمات الطوعية لها دور إيجابي في تنمية وتطوير الخدمات بالولاية وذلك من

المشروعات التي تقدمها لمواطن ولاية شمال دارفور، حيث تختلف المنظمات وتتفاوت في تقديم الخدمات بالولاية.

(4) مشروعات أخرى قامت بها المنظمة الأفريقية للمساعدات الإنسانية:

مع هدف تحقيق التعليم والمشروعات السابقة ولمساعدة الأمن وترقية القانون ودوره بخلق أوضاع ضرورية للسلام والاستقرار، قامت المنظمة ببناء مركز شرطة في كبكابية ومكان آخر في منطقة فاتا برنو القرية في محلية كتم والذي سيساهم في تقوية وظائف الشرطة ويعمل على حفظ الأمن وخلق فرص لإرساء الأمن والأمان وحكم القانون والانصياع للأوامر في المحليات.

كما قامت المنطقة بمشروع مطاحن للدقيق في كل المدارس التي قامت بها وذلك لدعم قطاع التعليم وتطوير العمليات التعليمية التي يتطلب منها تنفيذ عمليات تعليمية مثلى وأن تعمل على تخفيض الأعباء المعيشية وكذلك تخفيض الملل في وسط الموظفين المدرسيين والمجتمع عموماً، وسوف تساعد أيضاً على ترقية الوحدة والسلام للعائدين والمجتمع المضيف.

إن مشروع الطواحين بالمدارس سوف تقوم بإدارته لجنة إدارة المدرسة حيث سيضخ الدخل لتحقيق الأهداف المنشودة للتعليم ويعمل على دعم الحاجات الضرورية للمدرسة على أعلى دعم المدرسة وذلك لحصولها ونيلها على الدعم والوسائل التعليمية لعملية التعليم والتعلم.

أن مشروع الطواحين للمدارس سوف يعمل على الاستفادة منه كل المجتمع المحلي وذلك بالسماح للولوج في التعليم وتخفيض التكاليف وأيضاً زيادة الدخول للخدمات ذات العلاقة بالتعليم والتعلم من قبل المجتمع في تكلفة يمكن للكل دفعها[1].

(1)ا مقابلة شخصية لمدير منظمة الأفريقية للمساعدات الإنسانية، 2019/10/20م، تقرير من المنظمة عن المشروعات التي تقوم بها في ولاية شمال دارفور.

المبحث الثالث

المعوقات التي تواجه عمل المنظمات التطوعية بولاية شمال دارفور:

(1) معوقات اقتصادية: وتتمثل في:

أ. التمويل متمثلاً في هيكل الاقتصاد.

ب. عدم الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي.

ج. تدهور البيئات الاجتماعية وانخفاض معدل الاستثمار.

د. كثرة الصحارى.

(2) المعوقات الاجتماعية والثقافية: وتتمثل في:

أ. الموروثات الاجتماعية التي تعيق أي تطور وتقف في وجه الحداثة والازدهار وتتمسك بالماضي وتخلفه.

ب. وجود بعض العادات والتقاليد السلبية مثل عدم احترام القانون في الكثير من المشاكل الكثيرة.

ج. عدم الاستقرار الاجتماعي كالطلاق والمشاكل العائلية.

د. عدم تنمية مواهب الأفراد وتشجيعهم نحو التعليم والخدمات الاجتماعية.

ه. ثقافة العيب، وهي تتمثل في كره المجتمع لبعض الوظائف مثلاً كالزراعة والنظافة.

و. الجهل وقلة المعلومات لدى العديد من أفراد المجتمع.

(3) المعوقات السياسية والأمنية: تتمثل في:

أ) عدم الحرية السياسية وضعف القدرة على اتخاذ القرار.

ب) العلاقات الخارجية.

ج) السياسة الداخلية.

د) عدم الاستقرار السياسي.

ه) عدم الاستقرار الأمني.

و) التدخلات السياسية الخارجية بأمور الدولة وقوانينها.

معوقات أخرى تواجه عمل المنظمات التطوعية:

ونلخص البعض منها في الآتي:

1. الإجراءات الخاصة بمفوضية العون الإنساني تؤخر كثيراً من زمن المشروع.
2. ضعف الوعي الأسري بقضايا الأطفال.

3. نسبة كبيرة من الأطفال خارج دائرة السجل المدني خاصة الرحل.
4. قضايا انتهاكات حقوق الأطفال في ختان الإناث والزواج المبكر منتشرة بصورة واسعة وتعتبر جزء من الثقافة[1].
5. موسم الخريف مع هطول الأمطار يمثل تحدياً حقيقياً لعمل المنظمات في محليات شمال دارفور[2].
6. إستراتيجية صندوق الوكالة قد حظي بمساعدات السمعة الخاصة بكمية الطعام العام والطارئ قد أثر في عملية برنامج المنظمة.
7. تدهور الوضع الاقتصادي بسبب العملات الأجنبية يسبب أزمات شاملة وتكن آثارها على المستهلك.
8. الشبكات الروتينية والعمليات الممتزجة في الوزارات المختلفة تسببت في تأخير زمن نشاطات المشروع.
9. مشاكل المليشيات والجيوش بين الحكومة والحركات المسلحة حول محليات مناطق كبكابية ضخمت قضايا الأمن وأعاقت حركة تنفيذ العمليات[3].
10. تباعد الأماكن والمسافات بين المراكز الحضرية والريفية.

(1)ا مقابلة شخصية لمدير مركز ريادة الطوعي، 2019/9/23م
(2)ا مقابلة شخصية لمدير منظمة أصدقاء السلام والتنمية، 2019/10/15م.
(3)ا مقابلة شخصية لمدير المنظمة الأفريقية، مرجع سابق.

النتائـــج:

1. وفرت المنظمات الطوعية الكثير من فرص العمل لأبناء الولاية مما ساهم في رفع معدل الدخل الفردي لهم.
2. تركز معظم عمل المنظمات في مجالات الإغاثة والتنمية وإعادة التعمير.
3. عملت المنظمات الطوعية بالولاية على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة التي تسهم في تقليل نسبة البطالة.
4. ساهمت المنظمات الطوعية في استقرار ودعم الرحل والنازحين.
5. وفرت المنظمات العاملة بالولاية فرص بناء قدرات الشباب في مجال الانتعاش الاقتصادي والتنمية المجتمعية.
6. عملت على تطوير مشروعات إصحاح البيئة والأمن الغذائي والمشروعات العاملة في مجال الصحة الأولية.
7. ساهمت المنظمات الطوعية في عمليات نزع الألغام
8. عملت المنظمات الطوعية على عمليات إعادة التوطين.
9. ساهمت المنظمات الطوعية في مجال التعليم من خلال بناء المدارس وتدريب المعلمين.
10. عملت المنظمات الطوعية على إنشاء بعض المراكز الصحية الولاية.
11. ضعف الرقابة على عمل المنظمات الطوعية.
12. تعقيد الإجراءات المتعلقة بمنح التراخيص لعمل المنظمات الطوعية في السودان.
13. إبعاد وتوقيف عمل بعض المنظمات الطوعية لأسباب سياسية.
14. جهل المجتمعات المحلية بأهمية ودور وعمل المنظمات الطوعية.
15. الطبيعة الجغرافية لمنطقة دارفور وصعوبة الحركة والانتقال خاصة في موسم الامطار.
16. بعد المسافة بين مناطق الريف والحضر وانعدام الطرق المسفلتة يصعب من الحركة والنقل.
17. عدم الاستقرار الأمني والسياسي بالولاية حيث تتمركز الأغلبية.

التوصـــيات:

1. على المنظمات عدم التمركز والانتشار في شتى مناطق دارفور.
2. إزالة العقبات وتسهيل عمل المنظمات الطوعية في السودان عامة وفي دارفور خاصة.
3. على الدولة تفعيل دور الرقابة اللصيقة على عمل المنظمات ومنعها من الانحراف.
4. على الدولة تبسيط الإجراءات القانونية الخاصة بالمنظمات الطوعية.
5. ضرورة التنسيق بين المنظمات لتطوير العمل وتقليل التكاليف وتبادل الخبرات والمعلومات.
6. العمل على توعية المجتمعات المحلية بضرورة وأهمية عمل المنظمات الطوعية.
7. إيجاد بيئة إنتاجية فاعلة للعائدين في مناطقهم الأصلية.
8. على الدولة النظر إلى تلك المنظمات وإمكانية الاستفادة منها بعيداً عن الجوانب السياسية.
9. القيام بالتقييم الدوري لأداء عمل المنظمات الطوعية وبناء نماذج لتطويره.
10. وضع سياسات واستراتيجيات موحدة لتنظيم عمل المنظمات الطوعية.

المصـــادر والمراجـــع

أولاً: المصادر:

1- القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم مناهج تطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
2. إبراهيم عمر عبيد الله، 1985م، إستراتيجية التخطيط والتنمية والتخطيط الاقتصادي في السودان، مجلة الفكر الإسلامي.
3. إبراهيم ميرغني إبراهيم، 1990م، نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع، دار ظفير للطباعة، أبو ظبي.
4. أحمد إبراهيم محمود، 2005م، الصومال بين انهيار الدولة ومصالحه الوطنية.
5. أحمد عبادي، 1998م، الإسلام وهموم الناس، سلسلة كتاب الأمة رقم (49) الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر.
6. إيمان عطية ناصف، 2000م، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية،.
7. جمال داؤد سليمان الدليمي، 2015م، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، سلطنة عمان.
8. عبد الباسط محمد حسن، 2008م، التنمية الاجتماعية، القاهرة، الطبعة الثامنة.
9. عبد الحق شكيري، 1408هـ، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة (17)، جمادي الأول.
10. عبد العزيز جميل مخيمر، 1999م، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، مجموعة ندوات، القاهرة.
11. العشري حسين درويش، 1985م، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
12. علي يوسف الشكري، 2003م، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

13. عمر محمد الحسن جبريل، 2007م، العنف ضد المرأة بالتركيز على التحرش الجنسي للمرأة من وجهة نظر اللاجئين، معهد دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية.
14. مالكوم جويلز وآخرون، 1995م، ترجمة وتعريب د.طه عبد الله منصور، اقتصاديات التنمية، المملكة العربية السودية، دار المريخ.
15. محمد الشحات الجندي، 1985م، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقه الإسلامي، دار النهضة، القاهرة.
16. محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الخيري الرعاوي، الإرهاب، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، ط1.
17. محمد عبد العزيز عجيمة، 2003م، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
18. محمد عمر شابرا، 1996م، الإسلام والتحدي الاقتصادي (بالعربية)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمانن، فبراير.
19. معز دريد، 2001م، النزاهة وأهمية المساءلة، القاهرة.
20. مفوضية العون الإنساني، 2000م، مروع تنظيم العمل التطوعي، جامعة الخرطوم.
21. منذر عصام عمر، 2011م، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.
22. نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، 2002م، دور المنظمات الغير حكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة.
23. هواردج وياردا، ترجمة ليلى زيدان، 2007م، المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، الطبعة العربية الأولى.
24. يوسف القرضاوي، 1991م، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط20.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

25. Alfashir - 1982 -"description" Encyclopedia Britannica 2007, web page.
26. Conservative and unionist central office v Burrell – (In spector of taxes).
27. walthermuller – Jentsch: 2008- Der verein – ein blinder fleck der origination ssoziologie. In Berliner Journal fur soziologie J.g-18.

رابعاً: الرسائل الجامعية

28. إبراهيم عبدي محمد، 2004م، دور المنظمات الطوعية في مجابهة الكوارث (دراسة حالة – إقليم أوغادين من 1991–2002م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة أفريقيا العالمية، معهد دراسات الكوارث واللاجئين.
29. أحمد شيخ حسن القطبي، 2000م، طرق تدريب القرآن الكريم والعلوم الإسلامية واللغة العربية في الصومال، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في التربية، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية.
30. آمنة أحمد مختار، 1997م، دور المنظمات الطوعية في التنمية في منطقة البحر الأحمر، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
31. بشير معلم يوسف، 2009م، دور المؤسسات الخيرية في مجال التعليم في الصومال، رسالة ماجستير في التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، غير منشورة.
32. زكية بشير حسن بشير، 2011م، دور المنظمات الطوعية في التنمية في السودان لقطاع التعليم (1990م – 2009م)، رسالة دكتورة، جامعة النيلين.
33. سارة أحمد خير السيد، 2011م، دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.
34. صفاء عبد العزيز عبد الله، 2005م، دور المنظمات التطوعية في التوعية، بانتهاك حقوق الطفل في ظروف النزاع (بالتطبيق على الحرب الأهلية بجنوب السودان من العام 1983م–2003م)، بحث دبلوم على جامعة أفريقيا العالمية.
35. عمر بشير، 1992م، تنظيم ورقابة العمل التطوعي، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
36. محمد عبد الوهاب أحمد محمد، 2010م، دور منظمات العمل الإنساني في تنمية المجتمعات المحلية في السودان في إقليم دارفور، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين.
37. محمد عثمان علي عمر، 2016م، دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشاريع التنموية في السوان (1990م – 2014م)، رسالة دكتورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
38. محمد موسى صديق محمد، 2016م، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان في الفترة من (2005م – 2015م)، رسالة دكتوراه، جامعة شندي.

39. المزمل أبو بكر محمد حاج، 2010م، دور العوامل الخارجية في النزاعات المسلحة بجنوب السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، مصدر دراسات الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية.

40. مصطفى عمر موسى العميري، 2004م، دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية (1995م – 2002م)، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

41. مها شفيع أديب العرابي، المنظمات الغير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خامساً: التقارير والدوريات والمجلات

42. إبراهيم الزومة، 2005م، تقديم العون الإنساني في أفريقيا، مجلة دراسات أفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية يصدرها المركز القومي للبحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ديسمبر.

43. الأمم المتحدة، 2000م، ورقـــة بحثية عن العمل الطوعي.

44. تقرير مكتوب، 2019م، مقابلة شخصية لمدير مركز ريادة الطوعي.

45. الاتحاد العام للمنظمات التطوعية، كتب الاتحاد، الخرطوم.

46. الاستراتيجية القومية الشاملة، 1992–2000م، المجلد الأول.

47. جمعية الهلال الأحمر السوداني، كتيب تعريفي، جمعية الهلال الأحمر السوداني، الخرطوم.

48. جمهورية السودان،1992م– 2000م، الاستراتيجية القومية الشاملة، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1995م، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة الخرطوم.

49. عبد الرحمن أحمد عثمان، 1995م، الممل التطوعي تاريخه في السودان وتأصيله في الإسلام، مجموعة محاضرات بالرونيوديمارس.

50. عبد الرحيم أحمد بلال، 2000م، ورقة عمل، العمل الطوعي في السودان، مؤتمر العمل الطوعي والعون الإنساني، قاعة الصداقة.

51. عمر بشير، 1999م، مجالات العمل الطوعي، ورقة عمل، الخرطوم.

52. محمد أحمد شيخ علي، 2008م، الصومال تجربة المجتمع المدني في ظل غياب السلطة المركزية، و.ط، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، سلسلة كتيبات السودان رقم3.

53. محمد البريري محمد زين، 2008م، (اللاجئون في السودان) معهد دراسات الكوارث واللاجئين، الخرطوم.
54. محمود عمر عثمان، 1990م، دور المنظمات الطوعية والأسرة في حل مشاكل اللاجئين، ورقة عمل قدمت في ورشة في معتمدية اللاجئين.
55. منظمة الأغذية العالمية، 1999م، تقرير الأداء السنوي، الأمم المتحدة.

سادساً: المقابلات الشخصية

56. سراج الدين عبد الغفار، مدير منظمة "العون الإنساني" لقاء في تلفزيون أم درمان، برنامج "على باب الريان" بتاريخ 2003/11/5م.
57. مقابلة شخصية لمدير المشروعات والمنظمات بمفوضية العون الإنساني، 2019/10/2م.
58. مقابلة شخصية لمدير مركز ريادة الطوعي لبناء القدرات والاستشارات، تقرير عن مشروع الأطفال، بتاريخ 2019/9/23م.
59. مقابلة شخصية لمدير منظمة أصدقاء السلام والتنمية، بتاريخ 2019/10/15م.
60. مقابلة شخصية لمدير منظمة الأفريقية للمساعدات الإنسانية، 2019/10/20م، تقرير من المنظمة عن المشروعات التي تقوم بها في ولاية شمال دارفور.
61. مقابلة شخصية لمسجل عام مفوضية العون الإنساني، 2019/9/17م.

سابعاً: مواقع الإنترنت

62.Elfashir. على موقع واي باك مشين، 2019/9/17م الساعة 12:20 ظهراً
63.https://mawdoo3.com
64.www.qiragtarncan.com , 7-10-2019
65. محمد الرشهدي، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، موقع معلوماتي، الانترنت، 2009/7/17م، الساعة 1:55 ظهراً.
66. معلومات عن ولاية شمال دارفور على موقع Geonames.org بتاريخ 2019/9/16م الساعة 1:41 ظهراً.

ملحق

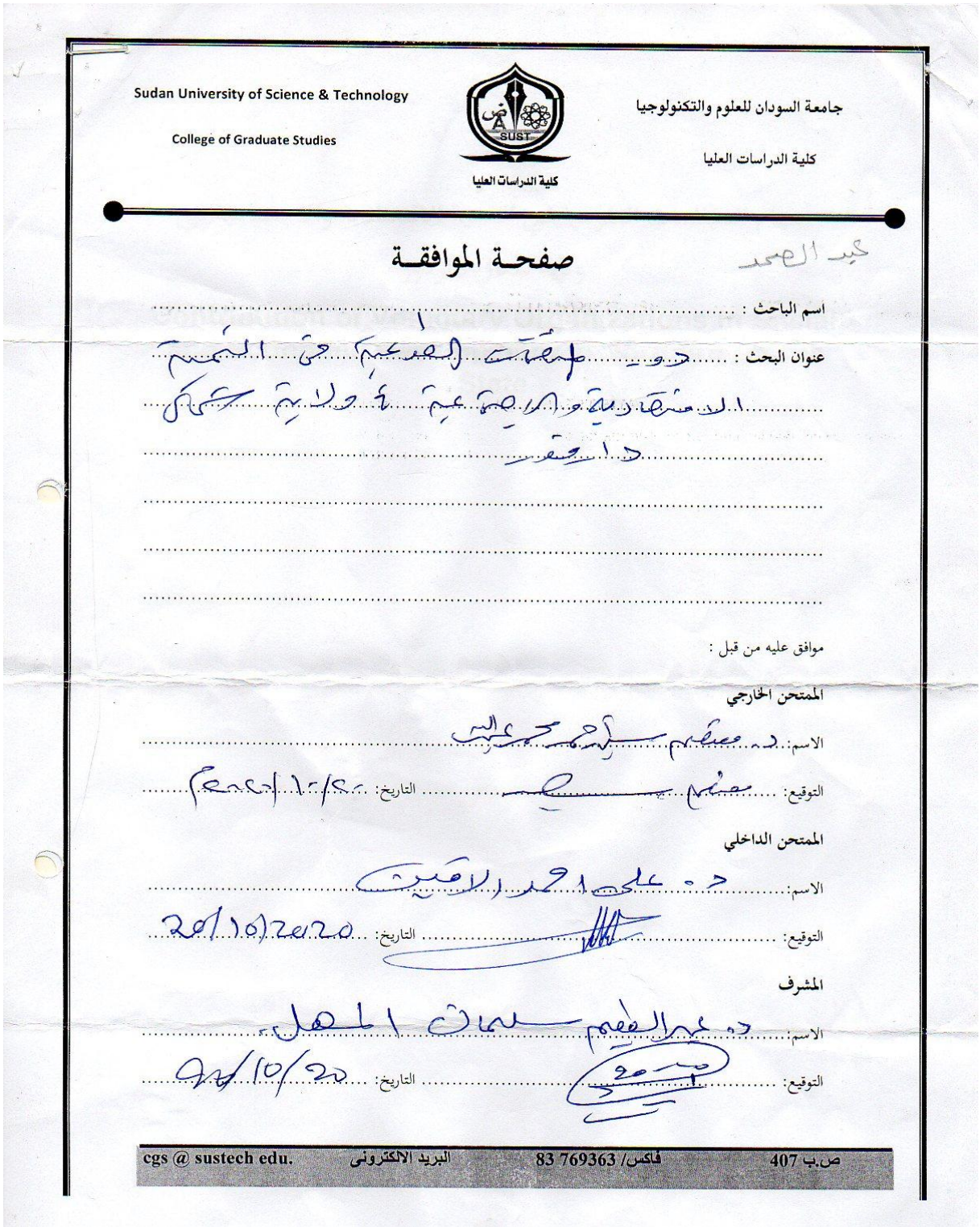

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

عبد الصمد

اسم الباحث : .....

عنوان البحث : د. صفات الصديق حق البنت

ا.د. مقارنة دراسة عن جناية حكمي

د. ا. جعفر

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: د. معظم سر الختم محمد علي

التوقيع: ..... التاريخ: 12/12/2020

الممتحن الداخلي

الاسم: د. علي احمد الامين

التوقيع: ..... التاريخ: 20/10/2020

المشرف

الاسم: د. عبد المنعم سليمان اصل

التوقيع: ..... التاريخ: 20/10/20

ص.ب 407 فاكس/ 83 769363 البريد الالكتروني cgs @ sustech edu.